بحوث حديثية

في علوم الحديث ورجاله

أ. د. عبد الله بن محمد حسن دمفو

أستاذ الحديث وعلومه - قسم الدراسات الإسلامية
جامعة طيبة بالمدينة المنورة

تقديم

أ.د أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر
وعضو هيئة كبار العلماء

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع

بحوث حديثية

في عُلوم الحَديث وَرِجَاله

أ. د. عبد الله بن محمد حسن دمفو

أستاذ الحديث وعلومه ـ قسم الدِّراسات الإسلامية جامعة طيبة بالمدينة المنورة

تقديم

أ.د أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

وعضو هيئة كبار العلماء

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٢٤٩٠ / ٢٠١٦م

ISBN

٩٧٨ ٩٧٧ ٤٨١ ١٢٥ ٣

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق المصرية
إدارة الشئون الفنية

بحوث حديثية في علوم الحديث ورجاله / عبد الله محمد حسن دمفو
.-ط١ .-الإسماعيلية : مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، ٢٠١٦ .
٤٣٢ ص ؛ ٢٤سم .
تدمك ٦ ١٢٥ ٤٨١ ٩٧٧ ٩٧٨
١- الحديث ، علم .
أ ـ عبد الكريم ، أحمد معبد (مُقَدِّم) .
ب - العنوان

٢٣٠

المحتويات

تقديم الكتاب : بقلم أ.د أحمد معبد عبد الكريم ١١

(١) النقد والعلل عند الإمام مسلم ١٣

مقدمة : ١٥

تعريف موجز بالإمام مسلم وكتابه الصحيح ١٧

الفصل الأول: الإمام مسلم وعلم الجرح والتعديل ٢٧

المبحث الأول: تعريف مصطلحي الجرح والتعديل ومراتبهما ٢٩

المبحث الثاني: مكانة الإمام مسلم في علم الجرح والتعديل ٣١

المبحث الثالث: أقوال الإمام مسلم في الجرح والتعديل ٣٥

المبحث الرابع: خلاصة منهجه في الجرح والتعديل ٥١

الفصل الثاني: الإمام مسلم وعلم العلل ٥٥

المبحث الأول: تعريف بعلم العلل، وأنواعها ٥٧

المبحث الثاني: مكانة الإمام مسلم في علم العلل ٦١

المبحث الثالث: أقوال الإمام مسلم في علل الحديث ٦٢

المبحث الرابع: خلاصة منهجه في العلل ٧٥

المصادر والمراجع ٧٧

(٢) الشيخ العلَّامة محمد ياسين الفاداني ﷺ ١٣٣٥ هـ - ١٤١٠ هـ ٨١

تمهيد : تعريف موجز بالشيخ الفاداني رحمه الله ٨٥

اسمه ونسبه وكنيته ٨٥

مولده ونشأته العلمية ٨٦

رحلاته ومكانته العلمية ٨٩

شيوخه وتلاميذه ٩٣

عقيدته ١٠١

تقديم الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين ، سيدنا ونبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

وبعد: فهذا الكتاب يضم مجموعة من الأبحاث في جوانب متخصصة من علوم الحديث ورجاله ، وكل بحث منها جَادت به قريحة المؤلف الأستاذ الدكتور عبد الله دَمفوُ ، وذلك خلال مسيرة عطاء ممتدة خلال اشتغاله بالتدريس النظري والعملي إلىٰ خبرة الإشراف والمناقشة للعديد من رسائل التخصص (الماجستير) والعالمية (الدكتوراه) في مختلف علوم السنة ، وبالتالي جاء كل بحث من تلك البحوث يُمثل معلمًا جديدًا في موضوعه ، سواء في العرض المنهجي لجوانب الموضوع أو في مكوناته ونتائجه ، كما سيلحظ القارئ المتخصص .

وقد رغب الأخ المفضال مؤلف الكتاب في تقديم طبعته الأولىٰ لهذه البحوث مجتمعة في صعيد واحد ، فأجبته بهذه السطور ، مع قناعتي الشخصية أن مكانة المؤلف العلمية بين معاصريه ، وكذلك مكونات ودقائق هذه البحوث ، كلا الأمرين ؛ بل أحدهما يكفي حافزًا قويًّا للحرص علىٰ الإفادة من هذا الكتاب .

مع خالص تمنياتي للمؤلف ولكل إخوانه وزملائه بدوام التوفيق والسداد . كما لا يفوتني تقديم الشكر الجزيل للقائمين علىٰ مكتبة الإمام البخاري لحرصهم علىٰ إصدار تلك الطبعة الأولىٰ للكتاب ، والاعتناء بالمراجعة الطباعية ، وخاصة الأخ الدكتور أشرف عبد المقصود، فجزاه الله خيرًا ومن معه كل خير .

وكتب الفقير إلىٰ ربه

أ.د أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

وعضو هيئة كبار العلماء

(١)

النَّقدُّ والعِلل

عند الإمام مُسْلم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين ، سيدنا ونبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فإن الله عز وجل قد سخّر لهذه الأمة من يحفظ لها دينها بحفظ مصادرها الأساسية ، وفي مقدمتها « الكتاب والسنة » ، ومن أجَّل العلماء الذين كان لهم إسهام في حفظ السنة النبوية ، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ، مؤلف كتاب « المسند الصحيح المختصر من السنن ، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ ، والذي اشتهر بعد ذلك باسمه المختصر « صحيح مسلم » ، ونظراً لمكانة هذا الإمام ومكانة كتابه ، فقد لقي العناية الكبيرة من الباحثين قديماً وحديثاً ، إلا أن هناك جوانب في شخصيته لم تأخذ حقها الوافي من الدراسة ، ومنها جانبا «الجرح والتعديل » و « العلل » ، فإن الكتابة عنهما كانت قليلة إن لم تكن نادرة .

* **فأما « علم الجرح والتعديل »** ، فذلك لكون أقواله فيه قليلة لم تتجاوز (١٣٤) قولاً، ـ فيما وقفت عليه ـ مبثوثة في بطون الكتب ، ولم أجد من جمع هذه الأقوال في مكان واحد ، إضافة إلىٰ وجود مسائل أخرىٰ تحتاج أن يُكشف عنها ، مثل اقتصاره في كتابه « الكنىٰ والأسماء » علىٰ عبارات الجرح دون التعديل ، ومكانته في هذا العلم ، ومقارنة أقواله بأقوال علماء الجرح والتعديل.

* **وأما علم « العلل »** ، فلكونه من أكثر علوم الحديث صعوبة ، وذلك لوعورة مسالكه، وقلة ممارسيه ، بل وقلة العارفين به والمدركين له من الباحثين ، وهو أيضاً يتضمن مسائل تحتاج إلىٰ الكشف عنها ، مثل إخراجه لأحاديث معلة في كتاب الصحيح ، وأسباب إيراده لها ، ومنهجه في بيانها ودفع علتها. فكان هذا البحث المتواضع الذي وُلد بعد مخاض عسير، نتيجة انشغالي بأعمال إدارية وأكاديمية ، ولولا توفيق الله سبحانه لما رأىٰ النور ، وقد اجتهدت فيه بما استطعت ، وحاولـــــت – قدر الإمكان – أن لا أكرر أعمالاً علمية سبقته ، كان لأصحابها فضل السبق والمبادرة ، مع تأكيدي علىٰ إفادتي منها.

وقد جاء البحث[١] في مقدمة ، وفصلين ، واستعضت عن الخاتمة بما أودعته في آخر كل فصل مما يمكن أن يكون تركيزاً لأبرز ما جاء فيه.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يتقبله مني قبولاً حسنًا ، لبنة متواضعة في خدمة السنة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أ.د. عبد الله بن محمد بن حسن دمفو

(١) النقد والعلل عند الإمام مسلم ، بحث مقبول للنشر في مجلة مرآة التراث ، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء ، المغرب ، عام ١٤٣٦ هـ.

تمهيد

تعريف موجز بالإمام مسلم وكتابه الصحيح

اسمه ونسبه وكنيته :

هو الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ ، القشيري نسبـًا ، نسبة إلىٰ بني قشير إحدىٰ القبائل العربية المعروفة ، ومن العلماء من يرىٰ أن نسبته إليهم نسبة ولاء ، النيسابوري وطنـًا، وكنيته أبو الحسين[١].

مولده ووفاته :

اختلف العلماء في سنة ولادته، هل هي في سنة ٢٠١ هـ، أو ٢٠٢ هـ، أو ٢٠٤ هـ، أو ٢٠٦هـ ، والراجح هو القول الأخير ، وذلك اعتماداً علىٰ اتفاقهم علىٰ أنه توفي سنة ٢٦١ هـ ، وقد نقل الحاكم عن ابن الأخرم (ت ٣٤٤ هـ) صاحب المستخرج علىٰ صحيح مسلم، قوله: توفي مسلم بن الحجاج رحمه الله عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدىٰ وستين ومائتين ، وهو ابن خمس وخمسين ، وهذا يتضمن أن مولده كان في سنة ست ومائتين ، كما قال ابن الصلاح .

رحلاته ومكانته العلمية :

بعد أن طلب الإمام مسلم العلم علىٰ شيوخ موطنه نيسابور خاصة ، وبلاده خراسان عامة ، ارتحل إلىٰ الأقطار والبلدان الإسلامية عدة مرات للسماع من شيوخها ، فارتحل إلىٰ مكة والمدينة ، والبصرة ، وبغداد ، وبلخ ، والكوفة ، والشام ، ومصر، والري ، وكانت لرحلاته الأثر الكبير في تكوين شخصيته العلمية الفذة.

وقد ظهرت مكانته واشتهرت بعد تأليفه كتابه الصحيح ، الذي حصل فيه حظ عظيم لم

---

(١) ترجم للإمام مسلم كثيرون من الأئمة المتقدمين كالخطيب في تاريخ بغداد(١٣/ ١٠٠)، وابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم(ص٥٦-٦٦)، والذهبي في السير(١٢/ ٥٥٧)، وابن حجر في التهذيب(٤/ ٦٧)، كما ترجم له من المعاصرين كثيرون، منهم الدكتور محمد الطوالبة في كتابه « الامام مسلم ومنهجه في صحيحه»، وقد أفدت منه كثيراً .

يحصل لأحد مثله .

قال ابن الصلاح : فرفعه الله تبارك وتعالىٰ بكتابه الصحيح هذا إلىٰ مناط النجوم ، وصار إماماً حجة ، يبدأ ذكره ويُعاد في علم الحديث وغيره من العلوم .

وقد أثنىٰ عليه كثيرون منهم شيخه محمد بن بشار حيث ذكره من حفاظ الدنيا الأربعة، أبو زرعة الرازي بالري ، ومسلم بنيسابور ، و عبدالرحمن الدارمي بسمرقند ، ومحمد بن اسماعيل ببخارىٰ.

وقال أحمد بن سلمة : رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح علىٰ مشايخ عصرهما.

وقال ابن عقدة : قلَّما يقع الغلط لمسلم في الرجال ، لأنه كتب الحديث علىٰ وجهه.

شيوخه وتلاميذه:

سمع الإمام مسلم كثيراً من الشيوخ ، وأخذ عنهم العلم ، ولعل ذلك بسبب رحلاته إلىٰ بلدان عديدة ، وقد سردهم الدكتور محمد الطوالبة ـ خاصة من روىٰ عنه في الصحيح ـ فأوصلهم إلىٰ (٢٣٣ شيخا)، وسأقتصر علىٰ شيخين ممن كان لهما أثر كبير عليه في علم العلل :

١-محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) :

وهو الذي أقرَّ له مسلم بالأستاذية عندما بيَّن له علة حديث كفارة المجلس التي خفيت عليه ، فجاء مسلم إليه ، وقبّل بين عينيه ، وقال : دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث في علله.

وقال الخطيب : إنما قفا مسلم طريق البخاري فنظر في علمه ، وحذا حذوه ، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم ، وأدام الاختلاف إليه .

وقال الدارقطني : لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء ، وكلامه فيه من المبالغة مما لا يوافق عليه، ومع جلالة الإمام البخاري ومكانته عند مسلم ، إلا أنه لم يرو عنه في الصحيح،

وقد علّل الذهبي في السير ذلك بقوله : ثم إن مسلماً لحدَّة في خلقه انحرف أيضاً عن البخاري ولم يذكر له حديثاً ، ولا سمّاه في صحيحه [١].

وذكر ابن حجر أن ذلك لأجل ما حصل بينه وبين الذهلي فترك الحديث عنهما [٢].

ورأىٰ الدكتور الطوالبة أن لقياه الأخير وملازمته له بشكل كبير كان بعد إتمامه لصحيحه [٣].

وذكر الباحث مشهور أن ذلك لأجل العلو ، لأنه قد شارك البخاري في كثير من شيوخه ، فروىٰ مباشرة عن هؤلاء الشيوخ [٤].

وكل ما ذكروه لا يعدو أن يكون اجتهاداً لا يسلم من التعقب ، ويظهر أن هناك سببين آخرين وجيهين هما:

أ- أنه أراد لكتابه أن يكون كالاستخراج علىٰ كتاب البخاري في الأحاديث التي اشتركا في إخراجها.

ب - أنه أراد أن يوسع دائرة الصحيح، وعلىٰ منهجه هو ، كشرطه في قبول الحديث المعنعن إذا لم يكن مدلساً، باشتراط المعاصرة دون اللقاء كما اشترطهما البخاري ، ويفهم هذا من كلام الخطيب السابق، « أنه قفا طريق البخاري ، فنظر في علمه ، وحذا حذوه » . يعني في التأليف في الصحيح.

٢- عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ).

وفضله علىٰ الإمام مسلم أنه قال : عرضت كتابي هذا علىٰ أبي زرعة ، فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة وسبباً تركته ، وكل ما قال أنه صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجه .

ويرىٰ البعض أن هذا الكلام فيه نظر لأن أبا زرعة انتقد مسلماً روايته لأسباط بن

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٣).

(٢) هدي الساري ص٤٩١ .

(٣) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ص٤٥ .

(٤) الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح (١/ ١٥٢).

نصر ، وقطن بن نسير ، وأحمد بن عيسىٰ ، في الصحيح ، فأجابه مسلم بأنه قصد علو الاسناد وهو من رواية الثقات نازل ، وأبو زرعة إمام في علم العلل ، وكذلك لم يقتصر ابن أبي حاتم في كتابه العلل علىٰ سؤال أبيه عن الأحاديث المعللة ، بل حرص علىٰ سؤال أبي زرعة كذلك عنها [١].

وأما تلاميذه :

فقد تتلمذ عليه كثيرون ، ويظهر أن المصادر لم ترصد معظمهم علىٰ الأقل ، وقد ذكر المزي والذهبي في ترجمته خمسة وثلاثين من تلاميذه ، وزاد عليهما الباحث مشهور خمسة عشر آخرين [٢]. وسأقتصر علىٰ ثلاثة منهم ، كان لهم أكبر الأثر في نقل علمه في صحيح الأحاديث ومعلولها ، وهم :

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري (ت ٣٣٨هـ):

وهو راوية الصحيح برواية المشارقة ، الرواية المعتمدة التي انتشر الصحيح من خلالها ، وفي هذا يقول النووي : « و أما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم ، فقد انحصرت طريقه في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان ، عن مسلم ، ويُروىٰ في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي ، عن مسلم » [٣].

ولم يقتصر إسهامه في خدمة صحيح مسلم علىٰ الرواية فقط ، بل له ثلاث عشرة زيادة، وست تعليقات عليه [٤]. ومع أن روايته هي المعتمدة إلا أنها لم تسلم من النقد، من جهة وجود ثلاثة فوائت في ثلاثة مواضع من روايته، ولذلك لا يقول فيها « حدّثنا مسلم » ، بل « قال مسلم » [٥] .

---

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة المطبوع مع « أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية « (٢/ ٦٧٤).

(٢) انظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٠٤)، والسير (١٢/ ٥٦٢)، والإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح(١/ ١٧٩).

(٣) المنهاج (١/ ١١٦).

(٤) انظر كتابي « إبراهيم بن محمد بن سفيان، روايته، وزياداته، وتعليقاته علىٰ صحيح مسلم « ص ٤٧ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق ص٢٦ وما بعدها .

٢- أبو محمد أحمد بن علي القلانسي :

وقد بخلت التراجم بترجمة وافية له ، فلم أقف علىٰ من ترجم له سوىٰ ابن الصلاح في كتابه « صيانة صحيح مسلم » الذي بيَّن نسبه ، وأنه أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة بن عبدالرحمن القلانسي ، وأشار الىٰ روايته للصحيح [١].

وهو راوية صحيح مسلم برواية المغاربة ، سُميت بذلك لأنها وقعت لأهل المغرب ، ولا رواية له عند غيرهم ، سُمعت بمصر من أبي العلاء ابن ماهان ، عن أبي بكر أحمد بن يحي الأشقر ، عن القلانسي ، وقد حثَّ الإمام الدارقطني علىٰ كتابة الصحيح بروايته فقال : اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج الصحيح [٢].

ولم تكن روايته هي المعتمدة ، وذلك لأنها ناقصة من آخر الكتاب من حديث الإفك الطويل ورقمه (٢٧٧٠) إلىٰ آخر الكتاب ، فإن ابن ماهان يروي بعد ذلك تتمة الصحيح من رواية المشارقة ، وإنما كانت روايته مهمة ، لأن الفوائت التي فات ابن سفيان سماعها – كما تقدم – ، كانت قبل النقص الذي حصل في رواية القلانسي ، وقد سمعها القلانسي من مسلم ، ولذلك فهو يقول فيها « حدّثنا مسلم » ، كما بيَّنته في كتاب « إبراهيم بن محمد بن سفيان » [٣].

٣- مكي بن عبدان بن محمد النيسابوري (ت ٣٢٥ هـ).

وصفه الذهبي بالمحدث الثقة المتقن [٤]، وله فضل كبير في نقل علم الإمام مسلم الىٰ الأمة ، ويصح أن نطلق عليه وصف « راوية مسلم » ، فقد عدَّه الضياء المقدسي ضمن من روىٰ صحيح مسلم عنه ، وهو رواية كتاب « التمييز » ، الذي بيّن لنا إمامة الإمام مسلم في العلل ، وهو كذلك راوية كتبه المطبوعة « الكنىٰ و الأسماء » ، و « المنفردات والوحدان » ،

(١) صيانة صحيح مسلم ص١١١ .

(٢) المرجع السابق ص١١٢ .

(٣) إبراهيم بن محمد بن سفيان، روايته، وزياداته، وتعليقاته علىٰ صحيح مسلم ص٢٩ ، ومابعدها .

(٤) السير (١٥/ ٧).

و « رجال عروة بن الزبير » .

مؤلفاته :

ألّف الإمام مسلم عدداً من المؤلفات ، منها ماطبع ومنها مازال مخطوطاً ، وقد استقصاها الدكتور الطوالبة ، وذكر أن المطبوع منها ستة هي : المسند الصحيح ، الكنىٰ والأسماء ، والطبقات ، والمنفردات والوحدان ، ورجال عروة بن الزبير ، والتمييز [١]، ومما يمكن أن يُضاف علىٰ ماذكره من معلومات تتعلق بهذه الكتب ، مايلي :

١ – ذكر أن كتاب « المنفردات والوحدان « طبع في الهند سنة ١٣٢٥ هـ ، قلت : وله طبعة بتحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري ، بدار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٤٠٨ هـ.

٢ – ذكر أن كتاب « رجال عروة بن الزبير « طبع ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (مجلد ٥٤، عدد ١،٢، سنة ١٩٧٩م) ، قلت : وله طبعة بتحقيق كمال الحوت ، بدار الفكر ببيروت سنة ١٤١٦هـ .

٣– ذكر أن كتاب « التمييز » طبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمي سنة ١٣٩٥هـ، وسنة ١٤١٠هـ مع كتاب منهج النقد عند المحدثين ، قلت : وقد طبع الكتاب بعدهما عدة طبعات [٢] منها:

أ– طبعة بتحقيق محمد صبحي حلاق سنة ١٤١٢ هـ .

ب – طبعة بتحقيق محمد بن علي الأزهري ، دار الفاروق سنة ١٤٣٠ هـ .

ج– طبعة بتحقيق صالح بن أحمد ديان، دار ابن حزام سنة ١٤٣٠ هـ .

د– طبعة بتحقيق عبدالقادر المحمدي ، دار ابن الجوزي سنة ١٤٣١ هـ .

وتُعتبر طبعة صالح ديان مميزة ـ في نظري ـ من عدة جوانب :

---

(١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ص٨٦ ومابعدها .

(٢) جاء في ملتقىٰ أهل الحديث أن الكتاب طبع بتحقيق الأزهري ، وأن يوسف الفريحي انتهىٰ من تحقيقه ودفعه لدار الصميعي لطباعته .

١- أنه بيّن ما في طبعتي الأعظمي وحلاق من سقط ، وتحريف ، وتصحيف ، في تسع صفحات من ص ٢٥ وما بعدها.

٢- أورد ملحقًا في آخر الكتاب جمع فيه خمسة عشر نصًا، نقلتها مصادر أخرىٰ مصرحة بأنها من كتاب التمييز لمسلم من ص١٨١-٢١٠ .

٣- ألحق بالنصوص السابقة سبعة نصوص ، نقلتها المصادر عن الإمام مسلم في الكلام علىٰ أحاديث ، دون التصريح بأنها من كتاب التمييز ، من ص٢١٠-٢١٧ .

وقد اعتمدت في البحث علىٰ هذه الطبعة .

وأما مؤلفاته التي في حكم المفقودة، فقد ذكر الدكتور الطوالبة واحداً وثلاثين كتابًا أوردتها المصادر ، ونسبتها للإمام مسلم ، لكن يظهر أن فيما ذكره تكرار في بعضها ، مثل كتاب « الأوحاد » ، و « من ليس له إلا راو واحد »، و « الوحدان ». والله أعلم .

وأما كتابه الصحيح وأبرز الأعمال عليه :

فهو أجلُّ الكتب التي ألفها الإمام مسلم ، وبه اشتهر ، ولذلك وجد اهتمامًا كبيراً من الباحثين الذين كتبوا دراسات علمية حوله ، ومن أبرز من كتب حوله كتابة وافية ، الدكتور محمد عبد الرحمن الطوالبة ، في رسالته التي تقدم بها إلىٰ الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بالجامعة التونسية ، وحصل بها علىٰ درجة الدكتوراة عام ١٩٨٨م ، ثم طبعت بعنوان « الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه » بدار عمار بعمان الأردن عام ١٤١٨هـ، ومعظم من كتب في الموضوع بعده ، فإنما استفاد من كتابه كالأستاذ مشهور حسن آل سلمان في كتابه « الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح » ، وهذا واضح بيِّن لمن قارن بين الكتابين .

ومن الأبحاث الوافية التي أكملت عمل الدكتور الطوالبة ، البحث الذي نشره الباحث عبد الرحمن السديس في ملتقىٰ أهل الحديث عام ١٤٣١هـ، بعنوان « التعريف بالإمام مسلم وكتابه الصحيح : منهجه ، ميزاته ، طبعاته ، شروحه ، وما أُلِّف حوله ، وتضمن أربعة وعشرين مبحثًا ، احتوت علىٰ مطالب عديدة واستطاع فيها أن يضمنها معظم الأعمال العلمية علىٰ

صحيح مسلم والتي ظهرت بعد تأليف الدكتور الطوالبة كتابه [١].

ولذلك سأعرض عن الإسهاب في الكلام عليه ، خشية التكرار لما كتب وإطالة هذا البحث الذي يفترض أن يتطرق لجانبي الجرح والتعديل والعلل عند الإمام مسلم ، وأحيل علىٰ البحثين المذكورين.

فأما اسم كتابه الصحيح ، فقد اختُلف فيه ، لكن فصَل في هذا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة- رحمه الله- في رسالته « تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي » ، حيث قال : وهو « المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ » كما ذكره الحافظ ابن خير الاشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه ، وقد وقفت علىٰ اسمه هذا في عدة مصادر ، وأثبات ، وفهارس ، تحققت منها صحة اسمه هذا ، فرأيت إيراد النصوص الدالة علىٰ ذلك بأسانيدها، رغبة في نشر معرفة الاسم بتمامه لجملة فوائد في ذلك ، ورجاء أن يُثبت علىٰ وجه الكتاب فيما يجدُّ من طبعاته [٢] .

وقد استغرق في تأليفه خمس عشرة سنة كما في السير ، وذلك في بلده ، بحضور أصوله في حياة مشايخه ، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرىٰ في السياق [٣].

وأما عدد أحاديثه فبحسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٣٣) بدون المكرر ، وفي طبعة خليل شيحا (٧٤٧٩) بالمكرر ، وهو مغاير لما نقله الذهبي عن أحمد بن سلمة أنه في اثني عشر ألف حديث ، وما نقله الميانجي من أنه في ثمانية آلاف حديث ، وقد وُفق الدكتور الطوالبة في الجمع بينهما فقال : ولا تعارض ، فأحمد بن سلمة يعتبر تعدد شيوخ مسلم في الحديث الواحد، والميانجي لا يعتبره [٤].

كما تطرق للسمات المنهجية للصحيح ، وأجملها في أربع عشرة نقطة ، وأحال إلىٰ تفصيلاتها داخل الكتاب ، وسأقتصر علىٰ أبرزها :

---

(١) رابط البحث

http: / /www.ahlalhdeeth.com /vb /showthread.php?=22449

(٢) تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي ، أبو غدة ص٣٣.

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٦)،

(٤) الإمام مسلم، ومنهجه في صحيحه ص١٠٩ .

١- اشتمالــه علىٰ مقدمـــة أوضح فيها مسلم عمله في الكتاب ، ولم يورد بعدها سوىٰ الصحيح المجــرد [١].

٢- ليس فيه من المعلَّقات إلا اثنا عشر حديثـًا [٢].

٣- جمع طرق الحديث وأسانيده في مكان واحد [٣]. وذكر عدة فوائد حديثية لهذا المنهج منها معرفة العلة الواقعة في السند.

٤- جمع المتون المتعلقة بالمسألة الواحدة في موطن واحد، وذكر عدة فوائد حديثية لهذا المنهج.

٥- تقديم أحاديث الثقات المتقنين ، ثم من دونهم ، علىٰ ما رسمه لنفسه في مقدمة صحيحه [٤].

٦- كثرة المتابعات والشواهد [٥].

٧- المحافظة علىٰ أداء الألفاظ كما هي ، وضبط اختلافها عند الرواة الذين رووها.

٨- التمييز بين صيغ التحمل.

٩- خُلو أبوابه من التراجم [٦].

***

(١) هذا الكلام محمول علىٰ الغالب، فمن نافذة عرض - فهارس - أقوال- أقوال المصنفين في موسوعة حرف نجد أن لمسلم ٣٥ تعليقـًا .

(٢) بتأمل هذه المواضع يتضح أن ما ينطبق عليها وصف التعليق ستة فقط ، والباقي رواية عن شيخ مبهم.

(٣) ذكر محمد فؤاد عبد الباقي في فهارس صحيح مسلم من طبعته(٥/ ٦٠١) أن مسلمـًا ذكر في صحيحه (١٣٧) حديثـًا في مواضع متعددة ، منها (٧١) حديثـًا يضع الحديث منها في كتاب غير الكتاب الذي وضع الحديث فيه لأول مرة.

(٤) لم يتفق العلماء المعاصرون علىٰ هذا المنهج للإمام مسلم ، ولكل وجهة هو موليها، والذي أراه أن حمله علىٰ الغالب هو الصحيح .

(٥) يُنبه في هذا إلىٰ الطرق التي أخرجها لبيان علتها ضمن دائرة الاختلاف علىٰ الراوي.

(٦) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ص١١٧ و مابعدها.

الفصل الأول

الإمام مسلم وعلم الجرح والتعديل

وفيه مباحث :

المبحث الأول: تعريف مصطلحي الجرح والتعديل ومراتبهما.

المبحث الثاني: مكانة الإمام مسلم في علم الجرح والتعديل.

المبحث الثالث: أقوال الإمام مسلم في الجرح والتعديل.

المبحث الرابع: خلاصة منهجه في الجرح والتعديل.

المبحث الأول

تعريف مصطلحي الجرح والتعديل، ومراتبها

علم الجرح والتعديل هو علم يبحث في أحوال الرواة من حيث القبول، وعدمه .

والجرح في اصطلاح المحدثين هو : وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته ، أو تضعيفها ، أو ردها.

فالموصوف بما يقتضي تليين روايته هو الصدوق الموصوف بالوهم أو الخطأ ، فهو يحتفظ بأصل حاله ، ويُحسَّن حديثه إذا ثبت أنه لم يهِم أو يخطئ في حديث ما ، أما إذا ثبت أنه وقع في الخطأ أو الوهم ، فيُلَيَّن حديثه ، فهو متجاذب بين القبول والرد بناءً علىٰ القرائن التي تحتف بذلك الحديث.

وأما الموصوف بما يقتضي تضعيف روايته فهذا لا يخلو من ثلاث حالات :

١ – أن يكون تضعيفًا مطلقًا ، فهذا لا تقبل روايته عند التفرد ، وتتقوىٰ بحكم المقوي ، فإن كان من ثقة ارتقت روايته إلىٰ الصحيح لغيره ، وإن كان من صدوق ، أو ضعيف مثله ارتقت إلىٰ الحسن لغيره.

٢ – أن يكون تضعيفًا مقيداً بالرواية عن بعض الشيوخ ، أو في بعض البلدان ، أو في بعض الأوقات ، فيختص الضعف بما قُيد به ، دون سواه.

٣– أن يكون تضعيفًا نسبيًا، وهو ما يقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر، فهذا لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق للراوي.

وكل هذه الأنواع تدخل تحت ما يسمىٰ بالضعيف المنجبر.

وأما الموصوف بما يقتضي رده ، فهو الضعيف جداً فمن دونه ، وهذا لا يقوي غيره ، ولا يتقوىٰ بغيره ، وهو ما يعرف بشديد الضعف ، الذي لا ينجبر بأي قرينة من قرائن الانجبار.

وأما التعديل، فهو في اصطلاحهم : وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته ، سواءً أكان عدلاً تام الضبط أم خفيف الضبط.

وقد استُخدم هنا بمعنىٰ « التوثيق » ، أي الحكم علىٰ الراوي بعدالته وضبطه معـًا [١].

وأما مراتب الجرح والتعديل، فقد صنفها العلماء من المتقدمين كمسلم ، وابن أبي حاتم، ومن المتأخرين عنهم كالذهبي ، وابن حجر ، والسخاوي [٢]، لكن المشهور والمتداول عند الباحثين هي مراتب الحافظ ابن حجر في كتابه « تقريب التهذيب » ، حيث قسمها إلىٰ اثنتي عشرة مرتبة ، ست منها للتعديل ، وست للجرح ، وأهم ما ينبغي الاهتمام به نحوها، يتمثل في ربطها بأنواع الحديث من حيث الاحتجاج ، فالمرتبة الثانية للثقات الأثبات ، والثالثة للثقات ، وهما لرجال الحديث الصحيح لذاته ، وإنما لم يجمع بينهما لفائدة التفريق بينهما عند المخالفة ، حيث يقدم الأوثق علىٰ الثقة ، والرابعة للصدوق ، والخامسة للصدوق الذي يهم ، وهما لرجال الحديث الحسن ، والفرق بينهما أن رجال الرابعة يُحسَّن حديثهم مطلقـًا، أما الخامسة فلا يُستعجل في التحسين حتىٰ يتبين هل وهموا في الرواية أولا؟، فإن لم يهموا حُسِّن حديثهم ، وإن وهموا نزلوا إلىٰ مرتبة التليين- كما تقدم - ، أما السادسة إلىٰ التاسعة فهؤلاء رجال الحديث الضعيف ضعفـًا منجبراً ، فالسادسة للمقبول ، والسابعة لمجهول العين ، والثامنة للضعيف والتاسعة لمجهول الحال ، والعاشرة لمرتبة الحديث الضعيف ضعفـًا غير منجبر ، وهو ما يُعبَّر عنه بشديد الضعف ويوصف بأنه « متروك ».

وأما الحادية عشرة فهي للمتهم بالكذب ، والثانية عشرة للكذاب ، والفرق بينهما أن الأول هو من ثبت أنه كذب في حديث الناس ، ولم يكذب في حديثه ﷺ ، والثاني لمن كذب في حديثه ﷺ [٣].

* * *

(١) انظر ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف ص١٠ و ١١ بتصرف.

(٢) انظرها في المرجع السابق ص١٥٨ ومابعدها.

(٣) انظر التقريب ص٧٤.

المبحث الثاني

مكانة الإمام مسلم في علم الجرح والتعديل

يعتبر الإمام مسلم من أئمة هذا العلم فقد ذكره الذهبي فيمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، ممن كان إذا تكلم في الرجال قُبل قوله ورُجع إلىٰ نقده ، ووضعه في الطبقة السادسة ، كما ذكره السخاوي في « المتكلمون في الرجال »[1]، وقد تمثلت هذه الإمامة في جانبين :

أولاً: تقسيمه للرواة في مقدمات بعض كتبه ، كالصحيح ، و التمييز .

أما في مقدمة الصحيح ، فقسمهم إلىٰ ثلاثة أقسام :

١ – أهل الاستقامة في الحديث والاتقان لما نقلوا ، ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش ، ومثَّل لهم بمنصور بن المعتمر ، وسليمان الأعمش ، وإسماعيل بن أبي خالد. فهؤلاء رجال الحديث الصحيح.

٢– من ليس بالموصوف بالحفظ والاتقان ، لكن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم ، ومثَّل لهم بعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سُلَيم ، فهؤلاء رجال الحديث الحسن.

٣– المتهمون عند أهل الحديث ، أو الأكثر منهم ، ومثَّل لهم بعدد منهم : محمد بن سعيد المصلوب ، وغياث بن إبراهيم ، وهؤلاء لم يتشاغل بتخريج حديثهم ، وهؤلاء رجال الحديث الضعيف.

وألحق بهم من كان علىٰ حديثه المنكر أو الغلط ، ومثَّل لهم بعدد منهم : عبد الله بن محرر ، ويحي بن أبي أنيسة [2]، وهؤلاء أمسك عن حديثهم ، فلم يروها في كتابه ، وهؤلاء رجال الحديث شديد الضعيف.

وأما في مقدمة التمييز فقد قسمهم كذلك إلىٰ ثلاثة أقسام :

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٩٣، والمتكلمون في الرجال ص١٠٧.

(٢) انظر مقدمة الصحيح ، طبعة بيت الأفكار ص ١٩ وما بعدها .

١- فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقِّي بما يلزمه توقيه فيه .

٢- ومنهم المُتساهل الذي شاب حفظه وهم يتوهمه ، أو تلقين يلقنه .

٣- ومنهم من هَمُّه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها ، فيتهاون بحفظ الأثر ، يتخرَّصها من بعد، فيحيلها ، بالتوهم علىٰ قوم غير الذين أُدي منهم .

ومسلم أودع معرفته بعلم الجرح والتعديل في هذين التقسيمين ، وكما ترىٰ فإن التقارب بين القسمين الأول والثاني فيهما واضح ، لكن القسم الثالث اختلف بين الكتابين ، ويظهر أن اختلاف موضوعهما هو الذي حداه إلىٰ ذلك ، فموضوع « الصحيح « رواية متون الأحاديث التي رويت بأسانيد صحيحة ، ومنطقي أن يربط التقسيم فيه بأنواع الحديث من حيث الاحتجاج ، في حين أن موضوع « التمييز » ، في إعلال الحديث، والأوهام التي وقعت لرواتها، ومنطقي أن يربط التقسيم بالأسباب التي أدت إلىٰ وقوع هذا الوهم.

علىٰ أني لاحظت علىٰ القسم الثالث الذي ذكره في مقدمة كتابه « الصحيح » ، أنه وفّىٰ بما اشترطه علىٰ نفسه فيما يتعلق بعدم الإخراج لمن وصف بشدة الضعف ، أما الضعفاء فلم يوفّ بذلك حيث أخرج لبعضهم علىٰ قلة ، وقد درست أحوالهم ورواياتهم في كتابي « رجال صحيح مسلم ، الذين ضعفهم ابن حجر في التقريب، ورواياتهم في الصحيح » ، وتوصلت إلىٰ أن الحافظ ابن حجر ﷺ لا يُوافق علىٰ تضعيف بعضهم كالوليد بن أبي الوليد المدني فهو متفق علىٰ توثيقه ، ولم يجرحه أحد سوىٰ ابن حبان الذي قال : ربما خالف علىٰ قلة روايته ، ومنشؤ الخطأ فيه من ترجمته في التهذيب حيث لم يورد الحافظ في ترجمته غير قول ابن حبان المتقدم فقط ، مع أن المزي نقل في التهذيب توثيق أبي زرعة وأبي داود له ، وعندما أراد أن يقرب ترجمته في التقريب ، حكم عليه بأنه لين الحديث ، بناء علىٰ قول ابن حبان فقط الذي وضعه في التهذيب ، ولا يؤاخذ علىٰ حكمه هذا [1].

كما وجدت أيضاً أن الإمام مسلماً قد يخرج لراوٍ ضعيف ولا يقصد الاحتجاج به ،

(١) انظر (رجال مسلم) الذي ضعفهم ابن حجر في التقريب ص١٥ ومابعدها.

وإنما وصله الإسناد هكذا متضمنـًا الراوي الضعيف مقرونـًا مع غيره من الثقات ، فلم يشأ أن يتصرف بحذفهما من الإسناد كما فعل النسائي ، وذلك لما عُرف عنه من الدقة في أداء الحديث كما سمعه من شيخه بدون تصرف ، ويؤيد هذا أنه لم يرو له مسلم في الصحيح سوىٰ هذه الرواية .

مثاله : أشعث بن سوار، ومجالد بن سعيد ، أخرج مسلم حديثهما فقال : حدثني زهير بن حرب، حدثنا هشيم ، أخبرنا سيار ، وحصين ، ومغيرة ، وأشعث ، ومجالد ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وداود ، كلهم عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس مرفوعـًا ، في سكنىٰ المطلقة ونفقتها، فأشعث ، ضعيف ، ومجالد: ليس بالقوي وقد تغير آخر عمره ، ولم يخرج لهما مسلم في صحيحه إلا روايتهما في هذا الحديث ، وهكذا وصلته الرواية مقرونيْن بستة كلهم من الثقات ، فأخرجها بدون أن يقصد الاحتجاج بهما ، وبدون أن يتصرف بحذفهما كما فعله النسائي الذي أخرج الرواية هكذا من طريق هشيم قال : حدثنا سيار ، وحصين ، ومغيرة ، وداود بن أبي هند ، وإسماعيل بن أبي خالد ، ثم أبهم أشعثـًا ومجالداً فقال : « وذكر آخريْن » ، عن الشعبي به [1].

ثانيـًا: أقواله في الجرح والتعديل:

مع هذه المكانة العالية التي تبوأها الإمام مسلم في هذا العلم ، إلا أنني فوجئت بأن الأقوال التي صدرت عنه في الجرح والتعديل ليست كثيرة ، كما وجدت أنها لم تُجمع في مكان واحد ، ولذلك تتبعت الرواة الذين جرحهم أو عدلهم في كافة المصادر التي بين يدي، فوجدتهم لا يتجاوزون (١٣٤) راويـًا، وجدتهم في المصادر الآتية :

١- صحيح مسلم : راويان .

٢- التمييز : (٢١) راويـًا.

٣- الكنىٰ والأسماء : (٩٨) راويـًا ، وقد اقتصرت في البحث علىٰ من كناهم بحرف

(١) المرجع السابق ص٦٣، ١٠٣.

الألف ، وعددهم (١٠) رواة.

٤- تهذيب التهذيب: (١٢) راويًا .

٥- ميزان الاعتدال: راويان.

٦- ديوان الضعفاء: راوٍ واحد.

وقد قارنت أقواله بأقوال أئمة الجرح والتعديل ، للوصول إلىٰ منهجه في الجرح والتعديل، مقتصراً علىٰ التهذيب والتقريب لمن هم من رجال الستة ، وإن كنت قد خرجت عن هذا الشرط في الذين ذكرهم في كتاب الكنىٰ والأسماء ، وذلك لأن عباراته في جميع من أوردهم في هذا الكتاب هي أقوال جرح ، وليست أقوال تعديل ، وفي هذا يقول محقق الكتاب: « لم أقف علىٰ تعديل مسلم للرواة ، وعدد الذين تناولهم بالجرح ثمانية وتسعون راويـًا ، وعدد تراجم الكتاب (٣٨٠٤ ترجمة) » [1].

وستأتي في المبحث الآتي هذه الأقوال باختصار.

***

(١) الكنىٰ والأسماء ص٢٨.

المبحث الثالث

أقواله في الجرح والتعديل

أولا : أقواله في الصحيح :

١- أبو العباس السائب بن فروخ : من أهل مكة ، ثقة عدل [١]. ع

ولم أقف علىٰ من نقل كلام مسلم فيه سوىٰ ابن حجر في التهذيب ، وقال ابن معين : ثبت ، وقال أحمد : كان لا يتهم علىٰ الحديث ، وقال ابن حبان : من جِلَّة أهل مكة ومتقنيهم، ووثقه النسائي وابن حجر [٢].

٢- سليمان بن طرخان التميمي : تريد أحفظ من سليمان [٣]. ع

متفق علىٰ توثيقه ، وقال ابن حجر : ثقة عابد [٤]. وسكت عنه الذهبي في الكاشف .

ثانيًا : أقواله في كتاب التمييز :

٣- جرير بن حازم : لم يُعْن في الرواية عن يحي بن سعيد إنما روىٰ من حديثه نزرا ، ولا يكاد يأتي بها علىٰ التقويم والاستقامة ، وقد يكون من ثقات المحدثين من يُضعِّف روايته عن بعض رجاله الذين حمل عنهم للتثبيت [٥]. ع

ووثقه العجلي ، والبزار ، وابن سعد ، وأحمد بن صالح ، وابن معين في رواية الدامي . وقال مرة : ليس به بأس، هو عن قتادة ضعيف، ووثقه الساجي ، وقال مرة : حدث بأحاديث وهم فيها، وقال النسائي : ليس به بأس، وقال أبو حاتم صدوق صالح ، وقال ابن عدي : هو مستقيم الحديث صالح فيه ، إلا روايته عن قتادة فإنه يروىٰ عنه أشياء لا يرويها غيره .

---

(١) صحيح مسلم . الحديث رقم (١١٥٩) ، وقد علَّمت علىٰ من أخرج له مسلم في الصحيح .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (١/ ٦٨٣) ، والتقريب ص٢٢٨ .

(٣) قاله مسلم لأبي بكر ابن أخت أبي النضر ، صحيح مسلم ، صحيح مسلم ، الحديث رقم (٤٠٤) .

(٤) انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٩) ، والتقريب ص٢٥٢ .

(٥) التمييز للإمام مسلم ص١٧١ .

وخلاصة حاله : ما قاله ابن حجر : ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه [١].

٤- جعفر بن برقان : لو ذهبت تزِن جعفراً في غير ميمون وابن الأصم ، وتعتبر حديثه عن غيرهما كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال ، لوجدته ضعيف الركن ، ردئ الضبط ، والرواية عنهم ، وقال في موضع آخر : وأما رواية جعفر عن ميمون فلم يُحكم حفظها [٢]. بخ م ٤

وقال أحمد : ثقة ، ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم ، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه ، وقال ابن معين : ثقة ، ويضعف في روايته عن الزهري ، وبنحو قوله قال ابن نمير ، وابن عدي ، والدارقطني ، ووثقه ابن عيينة ، وابن سعد ، ومروان ابن محمد ، وقال النسائي : ليس بالقوي في الزهري وفي غيره لابأس به ، وقال ابن حجر : صدوق يهم في حديث الزهري [٣].

ويظهر أن الراجح في حاله ، أنه : ثقة في غير الزهري .

٥- حماد بن سلمة : يُعدُّ عندهم إذا حدث عن غير ثابت ، كحديثه عن قتادة وأيوب ، ويونس ، وداود بن أبي هند ، والجريري ، ويحي بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وأشباههم ، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً .. ثم وصفه بحسن حديثه وضبطه عن ثابت ، حتىٰ صار أثبتهم فيه [٤]. ع

وثقه أحمد ، وابن معين ، وابن سعد ، والساجي ، والعجلي ، والنسائي ، وقال يحي بن سعيد القطان : حماد عن زياد الأعلم ، وقيس بن سعد ليس بذاك .

وقال ابن حجر : ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بآخره [٥].

---

(١) انظر التهذيب (١/ ٢٩٤) ، والتقريب ص١٣٨ .

(٢) التمييز ص١٧٢ و ص١٦٦ وقصد بالموضع الثاني خصوص حديث المواقيت من رواية ابن عمر .

(٣) انظر التهذيب (١/ ٣٠١) ، والتقريب ص١٤٠ .

(٤) التمييز ص١٧١ .

(٥) انظر التهذيب (١/ ٤٨١) ، والتقريب ص١٧٨ . ورمز له خت م ٤ ، والصحيح أن البخاري روىٰ له برقم (٦٤٣٩)

٦- زُمَيْل، مولىٰ عروة : لا يعرف له ذكر في شيء إلا في هذا الحديث [١]. وذكره بالجرح والجهالة [٢].

وهو زميل بن عباس المدني الأسدي ، قال فيه البخاري : لا تقوم به الحجة ، وقال النسائي : ليس بالمشهور، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي : وهذا الحديث يعرف بزميل هذا، وإسناده لا بأس بـــه، وقـــال أحمد: لا أدري من هو ؟ وقال الخطابي : مجهول، وكذلك قـــال ابن حجـــر في التقـــريب [٣].

٧- سعيد بن سنان : وصفه بالإرجاء [٤].ر م د ت س ق

وهو أبو سنان البرجمي الشيباني الأصغر الكوفي ، وثقه ابن معين ، ويعقوب بن سفيان ، وأبو داود ، والدراقطني ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال العجلي : جائز الحديث ، وقال أحمد : ليس بالقوي في الحديث ، وقال ابن عدي : له غرائب و أفرادات ، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب ، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء ، وقال ابن حجر : صدوق له أوهام [٥].

ويظهر أن الراجح فيه : أنه ثقة له أوهام .

ولم أقف علىٰ وصفه بالإرجاء سوىٰ مسلم ، وقد ترجم له في الكنىٰ والأسماء وسكت عنه [٦].

٨- سعيد بن عبيد الطائي: هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد علىٰ صحته، ودخله الوهم [٧].

---

(١) يقصد حديث عائشة : أهدي لي ولحفصة طعام وكنا صائمتين ، أخرجه أبو داود من طريق زميل ، برقم (٢٤٥٧).

(٢) التمييز ص١٧٠ .

(٣) انظر التهذيب (١/ ٦٣٥) ، والتقريب ص٢١٧ .

(٤) التمييز ص١٢١ .

(٥) انظر التهذيب (٢/ ٢٥) ، والتقريب ص٢٣٧ أ

(٦) الكنىٰ والأسماء لمسلم ص٤٠٣ .

(٧) التمييز ص١٠١ .

وثقه أحمد ، وابن معين ، والعجلي ، ويعقوب بن سفيان ، وابن نمير ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه، وقال ابن حجر : ثقة [١].

٩- عبد الله بن لهيعة : المصحف في متنه ، المغفل في إسناده [٢]. م د ت ق

وقال في الكنىٰ والأسماء : تركه ابن مهدي ، ويحي بن سعيد ، ووكيع [٣]، وقال الحاكم : استشهد به مسلم في موضعين ، وقال ابن حجر : روىٰ له مسلم مقرونـًا بعمرو بن الحارث [٤].

وقال ابن حجر فيه : صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ، وله في مسلم بعض شيء مقرون [٥].

١٠- عمر بن عبد الله بن أبي خثعم : أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار، روايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ [٦].

قال فيه البخاري : ضعيف الحديث ، ذاهب ، وقال أبو زرعة : واهي الحديث ، حدث عن يحي بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها ، وقال ابن عدي : منكر الحديث ، وبعض حديثه لا يتابع عليه ، وقال ابن حجر في التقريب : ضعيف الحديث [٧].

١١- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب : في حديث العراقيين عنه وهم كثير ، ولعله كان يلقن فيتلقن [٨]. ع

---

(١) انظر التهذيب (٢/ ٣٣) والتقريب ص٢٣٩ .

(٢) التمييز ص٩٠ ، ويقصد به خصوص روايته لحديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ احتجم في المسجد ، وهو وهم ، والصحيح : احتجر ، أي اتخذ حجرة .

(٣) الكنىٰ والأسماء لمسلم ص ٥١٩ .

(٤) التمييز ص١٢١ .

(٥) التقريب ص٣١٩ .

(٦) التمييز ص١٥٣ .

(٧) انظر التهذيب (٣/ ٢٣٦) ، والتقريب ص ٤١٤ .

(٨) التمييز ص١٠٠ .

وثقه ابن معين ، ويعقوب بن شعيبة ، والنسائي ، وأحمد ، وابن سعد ، والخليلي تكلم فيه في روايته عن الزهري ، وقد بين ابن أخي الزهري كيفية أخذ ابن ذئب عن عمه ، قال : إنه سأل عن شيء فأجابه ، فرد عليه ، فتقاولا ، فحلف الزهري أنه لا يحدثه ، ثم ندم ابن أبي ذئب فسأل الزهري أن يكتب له أحاديث من حديثه ، فكتب له فكان يحدث بها . وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه فاضل [١].

١٢- محمد بن علي بن عبد الله بن عباس : لا يعلم له سماع من ابن عباس ، ولا انه لقيه أو رآه [٢]. م ٤

ونقل ابن حجر في التهذيب كلام مسلم هذا وعزاه إليه في التمييز ، وقال : روىٰ عن جده ، يقال مرسل ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : روىٰ عن ابن عباس ، وقال له مصعب : كان ثقة ثبتاً مشهوراً . وقال في التقريب : ثقة ، لم يثبت سماعه من جده [٣].

١٣- ميمون بن مهران الجزري : لم يسمع حديث المواقيت من ابن عمر [٤]. بخ م ٤

وثقه أحمد ، والعجلي ، أبو زرعة ، والنسائي ، وابن سعد ، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه ، وكان يرسل [٥].

١٤- النعمان بن ثابت : الإمام أبو حنيفة وصفه بالإرجاء [٦]. وقال في الكنىٰ والأسماء: مضطرب الحديث ، ليس له كبير حديث صحيح [٧].

وقد نقل الخطيب في تاريخه عن أبي مسهر ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وابن المبارك ،

---

(١) انظر التهذيب (٣/ ٦٢٨) ، والتقريب ص ٤٩٣ .

(٢) التمييز ص١٦٥ .

(٣) انظر التهذيب (٣/ ٦٥٣) ، والتقريب ص٤٩٧ .

(٤) التمييز ص١٦٧ .

(٥) انظر التهذيب (٤/ ١٩٨) ، والتقريب ص٥٥٦ .

(٦) التمييز ص١٢١ .

(٧) الكنىٰ والأسماء ص٢٧٦ .

أن أبا حنيفة كان يرىٰ الإرجاء [١].

ونقل ابن حجر في التهذيب عن يحي بن معين أنه قال : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ، ولا يحدث بما لا يحفظ ، وقال مرة : لا بأس به ، وقال ابن حجر في التقريب : فقيه مشهور [٢].

١٥- هشام بن بهرام : شيخ من الشيوخ ، ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرد [٣].

وثقه ابن وارة ، والخطيب ، وقال ابن حبان : كان مستقيم الحديث ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة [٤] .

١٦- هارون بن سعد الأعور : كان صدوقًا حافظًا [٥]. م

قال أحمد : صالح ، وقال ابن معين وأبو حاتم : ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في المجروحين : كان غاليًا في الرفض ، لاتحل عنه الرواية بحال ، وقال ابن حجر : صدوق رمي بالرفض، ويقال رجع عنه [٦].

١٧- يحي بن سعيد القطان : أحفظ من سعيد بن عبيد ، وأرفع منه شأنا [٧]. ع

أحد الائمة الثقات ، قال ابن حجر : ثقة متقن ، حافظ ،إمام ، قدوة [٨].

١٨- يحي بن عبيد الله التيمي : ترك أهل الحديث حديثه ، لا يعتدون به [٩].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٧١) .

(٢) انظر التهذيب (٤/ ٢٢٩) ، والتقريب ص٥٦٣ .

(٣) التمييز ص١٦٥ .

(٤) انظر التهذيب (٤/ ٢٦٧) ، والتقريب ص٥٧٢ .

(٥) التمييز ص٦١ .

(٦) انظر التهذيب (٤/ ٢٥٣) ، والتقريب ص٥٦٨ .

(٧) التمييز ص١٠٦ .

(٨) انظر التهذيب (٤/ ٣٥٧) ، والتقريب ص٥٩١ .

(٩) التمييز ص١٤٠ .

ونقل ابن حجر عن مسلم أنه قال فيه : ساقط متروك الحديث [١]. وممن تركه : يحي القطان، والنسائي، وشعبة ، وقال أحمد : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث جداً ، وقال ابن حبان : يروي عن أبيه مالا أصل له ، وأبوه ثقة ، فسقط الاحتجاج به .

وقال ابن حجر : متروك ، وأفحش الحاكم فرواه بالوضع [٢].

١٩- يزيد بن أبي زياد : اتقىٰ حديثه الناس ، والاحتجاج بخبره إذا تفرد للذين اعتبروا عليه من سوء الحفظ ، والمتون في رواياته التي يرويها [٣]. خت م ٤

وقد ذكره مسلم في مقدمة كتابه ضمن من وصفهم بالستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم [٤]. قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وأبو أحمد الحاكم ليس بالقوي، وقال أحمد: ليس حديثه بذاك ، وقال أبو زرعة : ليِّن ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال أبو داود : لا أعلم أحد ترك حديثه ، وقال ابن عدي : مع ضعفه يكتب حديثه ، وقال ابن حبان : كان صادقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير ، وكان يُلقَّن مالقِّن فوقعت المناكير ، في حديثه فسماع من سمع منه قبل التغيير صحيح ، وقال ابن حجر : ضعيف كبر فتغير ، وصار يتلقن [٥]. وقد درست حاله في « رجال مسلم « ص ٥٧ ، وبينت أن الراجح أنه صدوق يغلط .

٢٠- أبو قيس الأودي عبد الرحمن بن ثروان : استنكر أهل العلم من روايته أخباراً [٦].

وثقه ابن معين ، والدارقطني ، وابن نمير ، وقال العجلي : ثقه ثبت ، وقال أحمد ، والنسائي : ليس به بأس ، و قال أبو حاتم : ليس بقوي ، ليِّن الحديث ، وقال ابن حجر:

---

(١) التهذيب (٤/ ٣٧٦) .

(٢) انظر التهذيب (٤/ ٣٧٦) ، والتقريب ص٥٩٤ .

(٣) التمييز ص١٦٥ .

(٤) صحيح مسلم ص ٢٠.

(٥) انظر التهذيب (٤/ ٤١٣) والتقريب ص١٠٠ .

(٦) التمييز ص١٣٥ .

صدوق ربما خالف [١]، والراجح أنه ثقة كما قال الأكثرون .

٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ : ليس حجاج ، وأشعث ، والدالاني عن نافع بشيء ، يعتبر بهم مع الرواية من أحد هؤلاء (مالك ، عبيدالله ، أيوب ، جرير بن حازم) [٢].

٢١- فأما حجاج فهو ابن أرطاة . بخ م ٤ :

قال ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والساجي : صدوق يدلس، وقال ابن عدي : إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره ، وربما أخطا في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا ، وهو ممن يكتب حديثه. وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي، وقال الدارقطني والحاكم : لا يحتج به، وضعفه ابن سعد ، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس [٣].

٢٢- وأما أشعث فهو ابن سوار . بخ م ت س ق :

ضعفه أحمد، والنسائي، والدارقطني، وابن سعد، والعجلي، وأبو داود، وقال أبو زرعة: ليِّن ، وقال ابن حبان : فاحش الخطأ ، كثير الوهم ، وقال ابن حجر : ضعيف [٤].

٢٣- وأما الدالاني فهو يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد مشهور بكنيته . ٤ :

قال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وقال ابن معين ، والنسائي ، وأحمد : ليس به بأس ، وقال أبو أحمد الحاكم : لا يتابع في بعضه حديثه ، قال ابن عدي : في حديثه لين ، يكتب حديثه ، وقال ابن حبان : كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، خالف الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق فكيف إذا انفرد ، وقال ابن سعد : منكر الحديث ، وقال ابن عبدالبر : ليس بثقة ، وقال ابن حجر : صدوق يخطئ كثيراً ، وكان يدلس [٥].

(١) انظر التهذيب (٢/ ٤٩٥) ، والتقريب ص٢٣٧ .

(٢) التمييز ص١٠٠ .

(٣) انظر التهذيب (١/ ٣٥٦) ، والتقريب ص١٥٢ .

(٤) انظر التهذيب (١/ ١٧٨) ، والتقريب ١١٣ .

(٥) انظر التهذيب (٤/ ٥١٥) ، والتقريب ٦٣٦ .

ثالثًا : أقواله في كتاب الكنىٰ والأسماء :

ويعتبر من أوسع مؤلفات الإمام مسلم المطبوعة التي حوت أقواله في نقد الرجال ، حيث تكلم فيه علىٰ (٩٨) راوياً من مجموع عدد تراجم الكتاب التي بلغت (٣٨٠٤) راوياً، لكنه اقتصر فيه علىٰ أقواله في الجرح، ولم يورد فيه قولاً في التعديل، وفي هذا يقول محقق الكتاب : (لم أقف علىٰ تعديل مسلم للرواة، وعدد الذين تناولهم بالجرح ثمانية وتسعون راوياً) [١].

ونظراً لأن دراسة جميع هؤلاء الرواة يستغرق وقتًا وجهداً ، ويزيد من صفات البحث ، اكتفيت بذكر من أوردهم في حرف الألف ممن تكلم فيهم ، وبلغ عددهم عشرة رواة وهم :

٢٤- أبو إسحاق ، سلمة بن صالح الأحمد الجعفري ، قاضي واسط ، عن حماد بن أبي سليمان ، ضعيف الحديث [٢].

وقال أبو حاتم : غلطوه في حماد بن أبي سليمان ، وقال مرة : هو واهي الحديث ، ذاهب الحديث ، لا يكتب حديثه ، وقال أحمد : ليس بشيء ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، وضعفه النسائي ، وابن عمار ، والدار قطني ، وقال ابن عدي : هو حسن الحديث ، ولم أر له متنًا منكراً وإنما أرىٰ ربما يهم في بعض الأسانيد ، وقال أبو داود : متروك الحديث ، وقال ابن سعد : كان طلب الحديث ثم اضطرب عليه فضعفه الناس [٣]. والراجح فيه أنه ضعيف .

٢٥- أبو اسحاق ، محمد بن كثير الكوفي ، عن ليث بن أبي سليم : متروك الحديث [٤].

قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال ابن معين : حسن الحديث ، وقال ابن عدي : الضعف علىٰ حديثه ورواياته بين ، وقال أحمد : خرقنا حديثه ولم نرضه ، وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف[٥]، وإنما ذكره فيه تمييزاً .

---

(١) الكنىٰ والأسماء ص٢٨ .

(٢) المرجع السابق ، الترجمة رقم (٢١) .

(٣) انظر الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٦٥) ، والكامل (٤/ ٣٥٥) ، ولسان الميزان (٣/ ٦٩).

(٤) الكنىٰ والأسماء ، الترجمة رقم (٢٦) .

(٥) انظر الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٦٩) ، والكامل (٧/ ٥٠٠) ، والتقريب ص٥٠٤ .

٢٦- أبو اسحاق ، إبراهيم بن هراسة الكوفي : ذاهب الحديث [١].

قال البخاري والنسائي : متروك الحديث ، وقال أبو حاتم : ضعيف متروك الحديث ، وقال ابن عدي : ضعفه الناس ، والضعف علىٰ روايته بين ، وقال أبو داود : تركوا حديثه ، وقال العجلي : متروك كذاب [٢].

٢٧- أبو اسحاق إسماعيل بن أبان الغنوي الخياط ، عن هشام بن عروة : متروك الحديث [٣].

نقل الذهبي في الميزان قول مسلم هذا ، وقال البخاري : متروك ، تركه أحمد ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، كان كذابـًا .

وقال ابن حبان : كان يضع الحديث علىٰ الثقات ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه إما إسناداً و إما متنـًا ، وقال ابن حجر في التقريب : متروك ، رمي بالوضع ، وإنما ذكره تمييزاً [٤].

٢٨- أبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية ، عن هشام بن عروة : ضعيف الحديث [٥].

قال البخاري : منكر الحديث ، وكذلك قال أبو حاتم ، وقال ابن معين : شيخ ثقة ، وقال ابن حبان: يروي عن جعفر بن محمد ، وهشام بن عروة مناكير وأوابد تسبق الىٰ القلب أنه المتعمد لها ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن عدي : ضعفه بين علىٰ أحاديثه ورواياته ، وأحاديث هشام بن عروة التي ذكرتها كلها مناكير ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال أحمد : منكر ، في عداد من يضع الحديث [٦].

---

(١) الكنىٰ والأسماء ، الترجمة رقم (٣١).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١/ ٣٣٣) ، والضعفاء الصغير له ص٢٣ ، والجرح والتعديل (١/ ١/ ١٤٣) ، والكامل (١/ ٣٩٧) .

(٣) الكنىٰ والأسماء ، الترجمة رقم (٤٠).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٢١٢) ، والتاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٤٧) ، والضعفاء الصغير ص١٥ ، والجرح والتعديل (١/ ١/ ١٦٠) ، والمجروحين (١/ ١٢٨) ، والكامل (١/ ٥٠٣) ، والتقريب ص١٠٥ .

(٥) الكنىٰ والأسماء ، الترجمة رقم (٨٧).

(٦) التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٨٣) ، والضعفاء الصغير ص١٢ ، والمجروحين (١/ ١٠٣) ، والكامل (١/ ٣٨٩) وميزان الاعتدال (١/ ٢٩) ، والكشف الحديث ص٣٤ .

٢٩- أبو إبراهيم محمد بن الحجاج اللخمي ، عن مجالد بن سعيد : منكر الحديث [١].

قال ابن معين : كذاب ، وكذلك قال أبو حاتم وزاد : ذاهب الحديث ، وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به . وقال ابن عدي : صاحب الهريسة : له أحاديث موضوعة لا أصل لها ، وهو ضعيف بلا شك ، وإن أحاديثه تشبه الوضع ، ولا تشبه حديث الثقات ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال الدارقطني : كذاب [٢].

٣٠- أبو أيوب ، متوكل بن فضيل الحداد ، عن أم القلوصي ، وأبي الظلال : عنده عجايب [٣].

قال البخاري : عنده عجائب ، وقال أبو حاتم : مجهول ، وقال ابن عدي : ليس بالمعروف، وقال الذهبي : ضعفه الدارقطني وغيره ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي عندهم [٤].

٣١- أبو أيوب ، يحي بن ميمون التمار،عن علي بن زيد ، وعاصم الأحول : منكر الحديث [٥].

ونقل المزي في تهذيب الكمال قول مسلم هذا ، وكذلك ابن حجر في التهذيب ، ترجمه له البخاري في التاريخ الكبير وسكت عنه ، وقال الفلاس : كان كذاباً ، حدث عن علي بن زيد بأحاديث موضوعة ، روىٰ عن عاصم الأحول أحاديث منكرة ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج بحاله ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه ليس بمحفوظ ، وقال النسائي : ليس

(١) الكنىٰ والأسماء ، الترجمة رقم (١٠٧) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣/ ٣٤) ، والمجروحين (٢/ ٢٩٥) ، والكامل (٧/ ٣٢٧) ، والميزان (٣/ ٥٠٩) .

(٣) الكنىٰ والأسماء ، الترجمة رقم (١٢٧) .

(٤) التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٤٣) ، والجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٧٢) ، والكامل (٨/ ١٧٩) ، والميزان (٣/ ٤٣٤) ، ولسان الميزان (٥/ ١٣) .

(٥) الكنىٰ والأسماء ، الترجمة رقم (١٢٨) ، وانظر تهذيب الكمال للمزي (٣٢/ ١١) ، والتهذيب (٤/ ٣٩٤) .

بثقة ، وقال الدارقطني وغيره : متروك [١]، وقال ابن حجر في التقريب : متروك [٥].

٣٢- أبو أمية ، أيوب بن خُوط الخزاز ، عن قتادة : متروك الحديث [٢].

قال البخاري : تركه ابن المبارك ، وقال الفلاس : متروك الحديث ، ولم يكن من أهل الكذب ، كان كثير الغلط كثير الوهم ، وقال ابن معين : لا يكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، ذاهب متروك لا يكتب حديثه ، وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، يروي المناكير عن المشاهير كأنه مما عملت يداه ، وقال ابن عدي : كثير الغلط والوهم ، وليس من أهل الكذب ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حجر : متروك ، أغفله المزي [٣].

٣٣- أبو الأزهر ، مبارك بن مجاهد المروزي : كان بالري ، وقال أبو رجاء (قتيبة بن سعيد): كان قدريًا ، ضعيف الحديث [٤] .

وترجم له البخاري، وقال : مات بالري، قال أبو رجاء: كان مبارك بن مجاهد قدريا، وضعفه.

وقال أبو حاتم : ما أرىٰ بحديثه بأسًا، وقال ابن حبان : منكر الحديث ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وقال ابن عدي : ليس هو بالكثير الحديث [٥].

رابعًا : أقوال مسلم في غير ما تقدم من مصادر :

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٠٣) ، والجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٨٩) ، والمجروحين (٣/ ١٢٢) ، والكامل (٩/ ٧٨)، والميزان (٤/ ٤١١) ، والتقريب ص٥٩٧.

(٢) الكنىٰ والأسماء ، الترجمة رقم (١٨٢)

(٣) التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤١٤) ، والضعفاء الصغير ص١٨ ، والجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٤٧) ، والمجروحين (١/ ١٦٦) ، والكامل (٢/ ١٠) ، والتقريب ص١١٨ .

(٤) الكنىٰ و الأسماء ، الترجمة رقم (٢٢٠) .

(٥) التاريخ الكبير (٤/ ٤٢٧) ، والضعفاء الصغير ص١١١ ، والجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٤١) ، المجروحين (٣/ ٢٣) ، والكامل (٨/ ٢٩) .

٣٤- أحمد بن يوسف بن خالد النيسابوري : ثقة [١]. م د س ق

وقال الدارقطني : ثقة نبيل ، وقال الخليلي : ثقة مأمون ، وقال ابن حبان : كان راوية لعبدالرزاق ثبتًا فيه ، وقال النسائي ومسلمة : لا بأس به ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة حافظ [٢].

وخلاصة حاله أنه ثقة كما قال مسلم .

٣٥- حجاج بن محمد المصيصي الأعور : وثقه مسلم [٣].ع

ووثقه علي بن المديني ، والنسائي ، والعجلي ، و ابن قانع ، وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقًا ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة ثبت ، لكنه اختلط في آخر عمره [٤].

٣٦- داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص : ثقة [٥]. م د ت

وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة [٦].

٣٧- زيد بن يزيد الثقفي : ثقة [٧]. م

لم ينقل ابن حجر في التهذيب سوىٰ توثيق مسلم له ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة [٨].

٣٨- عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري : وثقه مسلم [٩].

ووثقه النسائي ، والعجلي ، وقال ابن سعد ، كان كثير الحديث ، وليس هو بثبت ،

---

(١) التهذيب (١/ ٥٢).

(٢) المرجع السابق ، والتقريب ص٨٦ .

(٣) التهذيب (١/ ٣٦١).

(٤) المرجع السابق ، والتقريب ص١٥٣ .

(٥) التهذيب (١/ ٥٦٥).

(٦) المرجع السابق ، والتقريب ص١٩٩ .

(٧) التهذيب (١/ ٦٧٢).

(٨) المرجع السابق ، والتقريب ص ٢٢٥ .

(٩) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٦٧) ، والمغنىٰ في الضعفاء ص٣٨٠ .

ويستضعفون روايته ولا يحتجون به ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة [١]، وهو الراجح .

٣٩- عبد الله بن معاذ بن نشيط الصنعاني : ثقة صدوق [٢].

قال ابن معين : كان ثقة إلا أن عبد الرزاق كان يكذبه ، وقال أبو زرعة : هو أوثق من عبد الرزاق ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وقال هشام بن يوسف : صدوق ، وقال ابن حجر : صدوق ، تحامل عليه عبد الرزاق [٣]، والراجح أنه صدوق .

٤٠- فضيل بن سليمان النميري : وثقه مسلم [٤]. ع

قال ابن معين: ليس بثقة ، وقال أبو زرعة : لين الحديث ، وقال أبو حاتم والنسائي : ليس بالقوي ، وقال صالح جرزة : منكر الحديث ، روىٰ عن موسىٰ بن عقبة مناكير ، وقال الساجي : كان صدوقاً وعنده مناكير ، وضعفه ابن قانع ، وقال ابن حجر في التقريب : صدوق له خطأ كثير [٥].

ولم أقف علىٰ من نقل توثيق مسلم له عدا الذهبي ، وخلاصة حاله أنه ضعيف ، فإن صح أن مسلما وثقه فإنه قد تفرد بهذا الحكم لأن أقوال الأئمة لا تؤيده كما ترىٰ .

٤١- علي بن الحسن بن موسىٰ الهلالي : قال مسلم بن الحجاج : قال الطيب بن الطيب [٦].

قال أبو حامد بن الشرقي: ثقة مأمون، وقال الحسن بن عبدالوهاب الفراء: هو عندي ثقة صدوق ، وقال الحاكم : كان من علماء نيسابور وابن عالمهم ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة[٧] ، وهو الراجح ، ولم يوثقه مسلم صراحة .

---

(١) التهذيب (٢/ ٥١٠)، والتقريب ص٣٤١ .

(٢) التهذيب (٢/ ٤٣٦).

(٣) المرجع السابق ، والتقريب ص٣٢٤ .

(٤) ديوان الضعفاء للذهبي ص٣٢١ .

(٥) التهذيب (٣/ ٣٩٨)، والتقريب ص٤٤٧ .

(٦) التهذيب (٣/ ١٥٢).

(٧) المرجع السابق ، والتقريب ص٣٩٩ .

٤٢- علي بن الجعد الجوهري : ثقة ، لكنه جهمي [١].

قال الذهبي : سمع منه مسلم جملة ، لكنه لم يخرج عنه في صحيحه شيئا ، مع أنه من أكبر شيخ لقي ، وذلك لأن في بدعة ، قال الدارقطني : ثقة مأمون ، وقال ابن قانع : ثقة ثبت ، ووثقه مُطين وصالح جزرة ، وقال ابن معين : ثقة صدوق ، وقال أبو حاتم : كان متقنًا صدوقًا ، وذكره فيمن يحفظ ويأتي بالحديث علىٰ لفظ واحد لا يغيره ، وقال ابن عدي : ما أرىٰ بحديثه بأسًا ، ولم أر في رواياته إذا حدث عن ثقة حديثا منكراً ، وذكر عبد الله بن أحمد أن أباه نهاه عن الكتابة عنه ، وكان يبلغه عنه أنه كان يتناول الصحابة ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة ثبت، رمي بالتشيع [٢].

٤٣- علي بن سلمة بن عقبة النيسابوري : قال أبو حاتم السلمي : سمعت مسلم بن الحجاج يوثق علىٰ بن سلمة [٣].

وقال البخاري : ثقة ، ووثقه الحاكم ، وقال ابن حجر في التقريب : صدوق [٤] ، والراجح فيه التوثيق .

٤٤- محمد بن الحسن بن زبالة : غير ثقة [٥].

وقال ابن معين : كذاب خبيث ، لم يكن بثقة ولا مأمون ، يسرق ، وقال البخاري : عنده مناكير ، وقال أبو حاتم : واهي الحديث ، ذاهب الحديث ، ضعيف الحديث ، عنده مناكير ، منكر الحديث، وليس بمتروك الحديث ، ووصفه أبو داود أنه كذاب المدينة ، وقال النسائي والدارقطني: متروك ، وضعفه الخليلي ، وقال ابن حجر في التقريب : كذبوه [٦].

وحكم مسلم فيه حكم عام ، والراجح أنه متروك .

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١١٦).

(٢) التهذيب (٣/ ١٤٦)، والتقريب ص٣٩٨ .

(٣) التهذيب (٣/ ١٦٥).

(٤) المرجع السابق ، والتقريب ص٤٠١ .

(٥) التهذيب (٣/ ٥٤١).

(٦) المرجع السابق ، والتقريب ص٤٧٤ .

٤٥- محمد بن رافع النيسابوري : ثقة مأمون ، صحيح الكتاب [١]. خ م د ت س

وقال النسائي : الثقة المأمون ، ووثقه مسلمة وأحمد بن سيار ، وقال أبو زرعة : شيخ صدوق ، وقال البخاري : من خيار عباد الله ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة عابد[٢].

٤٦- محمد بن عبد الوهاب الفراء النيسابوري : ثقة صدوق [٣].

قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال علي بن الحسن الدرابجردي : ثقة مأمون ، وقال الحاكم : من أعقل مشايخنا ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة عارف [٤].

***

(١) التهذيب (٣/ ٥٦١).

(٢) المرجع السابق ، التقريب ص٤٧٨ .

(٣) التهذيب (٣/ ٦٣٦).

(٤) المرجع السابق ، والتقريب ص٤٩٤ .

المبحث الرابع

خلاصة منهجه في الجرح والتعديل

من تأمل كلام الإمام مسلم في تعديل الرواة وجرحهم تبين لي المنهج الآتي :

١- أن الإمام مسلمًا لم يُكْثر من أحكامه علىٰ الرواة جرحـًا وتعديلاً، فعدد الرواة الذين تكلم فيهم- خلال البحث – (٤٦)راويـًا، فإذا انضاف إليهم بقية الرواة الذين جرحهم في كتاب الكنىٰ والأسماء، وعددهم (٨٨)راويـًا، يصبح المجموع (١٣٤)راويـًا ، وهو عدد قليل مقارنة بكلام شيخيه البخاري وأبي زرعة مثلاً ، وربما كان في ذلك لأنه كان يرىٰ اتباع شيخه البخاري في التأليف في الحديث الصحيح وتوسيع دائرته ، أما نقد الرواة فكأنه رأىٰ أن ما فعله شيخاه فيه كفاية.

٢- وافق الإمام مسلم الجمهور في توثيق (١٣) راويـًا توثيقـًا صريحـًا أو ضمنيـًا [١]، والحكم علىٰ راويين بأنه صدوق صراحة أو ضمنـًا [٢]، وتضعيف (١١) راويـًا ضعفـًا منجبراً أو غير منجبر [٣]، والحكم علىٰ راو واحد بالجهالة [٤].

٣- وهذا يدل علىٰ أنه وافق الجمهور في (٢٧) راويـًا من (٤٦) ، كما يدل علىٰ شخصيته العلمية المستقلة ، حيث لم يكن مقلداً غيره .

٤- مما يدل علىٰ مكانة الإمام مسلم في علم الجرح والتعديل ، تفرده بتوثيق زيد بن يزيد الثقفي (الترجمة ٣٧) ، ولم يجد الحافظ ابن حجر قولاً لأحد غير مسلم فيذكره في ترجمته من التهذيب ، ولذلك تفرد بالإخراج له في صحيحه من دون سائر باقي الستة .

٥- لم أقف علىٰ مخالفة الجمهور في توثيق راوٍ ، وهو عندهم ضعيف، إلا في راو واحد هو فضيل ابن سليمان النميري رقم (٤٠) ، وقد يضعف رواة هم عند الجمهور ثقات ، أو في

(١) انظر التراجم: (١)، (٢) ،(٨) ،(١٧) ،(٣٤) ،(٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٥)، (٤٦).

(٢) انظر الترجمتين: (١٤)،(١٦).

(٣) انظر التراجم: (١٠)،(١١)،(١٨)،(٢٢)،(٢٤)،(٢٥)،(٢٦)،(٢٧)،(٣١)،(٣٢)،(٣٣).

(٤) انظر الترجمة: (٦).

مرتبة صدوق[١].

٦- قد يصف الراوي بالبدعة ، ولا يصرح بحاله فيما يتعلق بالضبط ، فقد يكون ثقة ، أو صدوقاً[٢].

٧- قد ينتقد مسلم رواية الراوي، لا حاله، كما في الترجمة (١٢) محمد بن علي بن عبد الله بن عباس حين ذكر أنه لم يسمع من جده، والترجمة (١٣) ميمون بن مهران بأنه لم يسمع حديث المواقيت من ابن عمر.

٨- قد يستخدم مسلم عبارة عامة ، والأصل أن يكون أكثر تحديداً في بيان حاله ، كما في الترجمة (٤٤) حين وصفه بأنه غير ثقة ، والراجح في حالة أنه متروك.

٩- عادة ما يستخدم الإمام مسلم عبارات تصف حال الراوي بما يطابق واقعه ، ولم أقف له علىٰ عبارة متشددة سوىٰ في الترجمة (٩) عبد الله بن لهيعة حين وصفه بأنه المصحّف في متنه ، المغفل في إسناده ، وخلاصة حال هذا الراوي أنه : صدوق اختلط ، وعليه فإن مسلماً يصنف في المتوسطين.

١٠- قد يستخدم مسلم عبارة مركبة ، ظاهرها التناقض، مثل الترجمة (١٦) حيث وصف هارون الأعور بأنه كان صدوقاً حافظاً ، والراجح في حاله أنه صدوق ، والترجمة (٣٩) حيث وصف عبد الله بن معاذ بأنه ثقة صدوق ، والراجح في حاله أنه صدوق ، والترجمة (٤٦) حيث وصف محمد بن عبد الوهاب الفراء أنه ثقة صدوق ، والراجح في حاله أنه ثقة .

١١- قد يحكم علىٰ راوٍ بحكمين متناقضين ، كالترجمة (١٩) يزيد بن أبي زياد ، حيث أورد ما يفيد تضعيفه في التمييز ، وما يفيد أنه صدوق في مقدمة صحيحه.

١٢- أحياناً يستخدم عبارة غير مستخدمة في تعديل الراوي ، مثل وصفه لعلي بن الحسن الهلالي في الترجمة (٤١) بأنه الطيب ابن الطيب ، والراجح في حاله أنه ثقة.

---

(١) انظر التراجم : (٤)،(٥)،(١٥)،(٢٠)،(٢١)،(٢٣).

(٢) انظر الترجمتين: (٧)،(١٤).

١٣- استخدم الإمام مسلم عبارة في الجرح قلّد فيها شيخه الإمام البخاري ، وهي قوله عن أبي أيوب متوكل بن فضيل في الترجمة رقم (٣٠): عنده عجايب ، حيث ذكرها مسلم في الكنىٰ تبعـًا لشيخه الذي أوردها في التاريخ الكبير ، والراجح في حال هذا الراوي أنه ضعيف.

١٤- لم يكن مسلم مقلداً لشيخه البخاري في جميع أحكامه في كتاب الكنىٰ، وليس الأمر كما قال الإمام أبو أحمد الحاكم : ومن تأمل كتاب مسلم بن الحجاج في الأسماء والكنىٰ علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القذّة بالقذّة [١].

١٥- ولو تأملت الترجمة (٢٨) في إبراهيم بن أبي حية، قال مسلم : ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث ، والترجمة (٣١) في يحي بن ميمون التمار ، قال مسلم : منكر الحديث ، وسكت عنه البخاري.

١٦- وهذا مما يدل علىٰ أن لمسلم شخصية علمية مستقلة في علم الجرح والتعديل، وأن عبارة أبي أحمد الحاكم « حذو القذّة بالقذّة « فيها نظر، والله أعلم.

١٧- لم يتضح لي من خلال هذا العجالة في كتابة البحث لماذا اقتصر مسلم علىٰ عبارات الجرح فقط في كتابة الكنىٰ ، في التراجم التي حكم علىٰ أصحابها، والتي بلغت (٩٨) راويـًا كما تقدم ، وأحسب أن أحد طلاب الدراسات العليا لو سجل في هذا الموضوع لكان مفيداً، وربما كان السبب في ذلك أنه يرىٰ أن الأصل في الرواة العدالة .

* * *

(١) مقدمة الكنىٰ ص٢٦.

الفصل الثاني

الإمام مسلم وعلم العلل

وفيه مباحث

المبحث الأول: تعريف بعلم العلل، وأنواعها.

المبحث الثاني: مكانة الإمام مسلم في علم العلل.

المبحث الثالث: أقوال الإمام مسلم في علل الحديث.

المبحث الرابع: خلاصة منهجه في العلل .

المبحث الأول

التعريف بعلم العلل وأنواعها من حيث الخفاء والقدح

من المعلوم أن ثمرة علم الحديث لا تتحقق إلا من خلال تحقق شروط الصحة في الحديث ، فيعمل بما فيه ، ويترك ما عداه ، وقد ذكر العلماء أن شروطها خمسة : اتصال الإسناد ، بنقل العدل ، تام الضبط ، وخلا من الشذوذ ، والعلة القادحة ، وإن مما يثير التساؤل دائماً هو : ما سبب اشتراط العلماء في الحديث أن يكون خالياً من العلة القادحة ، في حين أن اختلال أي شرط من الشروط الأربعة السابقة له يعتبر علة ، فهل هذا الشرط يقتضي التكرار أو المغايرة؟ وما الفرق بين الشذوذ والعلة القادحة ، وهما يشتركان في وصف وجود المخالفة فيهما ؟

ثم إننا إذا أردنا تعريف العلة في هذا الشرط نجد أن العلماء كابن الصلاح مثلاً ، عرفوها بأنها « عبارة عن أسباب خفية، غامضة، قادحة في صحة الحديث » ، فالحديث المعلل هو الحديث اطلع فيه علىٰ علة تقدح في صحته ، مع أن الظاهر السلامة منه ، ويتطرق ذلك إلىٰ الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر [١].

وفي هذا يقول الحافظ العراقي في ألفيته:

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء أثرت[٢]

ولتوضيح الأمر نقول:

إن العلة تنقسم إلىٰ قسمين:

١- عِلَّة ظاهرة : وهذه هي المرادة باختلال شرط اتصال السند ، أو عدم ثقة الراوي عدالته أو ضبطه ، أو وجود الشذوذ في الرواية.

٢- وعِلَّة خفية : وهي التي تدور حول مبحث « الاختلاف علىٰ الراوي المدار » ، فهو

---

(١) مقدمة في علوم الحديث لابن الصلاح مع التقييد والايضاح ص٩٦.

(٢) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٥٨).

الميدان الواسع لهذا النوع من العلل.

ومعنىٰ الاختلاف علىٰ الراوي المدار ، اختلاف السند فوقه ، وعادة ما يكون هذا الاختلاف لا يخرج عن خمسة صور :

أ- الاختلاف علىٰ المدار وصلاً وإرسالاً.

ب - الاختلاف علىٰ المدار رفعًا ووقفًا.

ج- الاختلاف علىٰ المدار زيادة ونقصًا.

د- الاختلاف علىٰ المدار بالإبدال.

هـ- الاختلاف علىٰ المدار في غير الصور السابقة ومنها الاختلاف في المتن.

ثم إن هذه العلة الخفية تنقسم إلىٰ قسمين كذلك:

١- علة خفية قادحة : وهي التي يُرجح فيها أحد الأوجه علىٰ الآخر بناءً علىٰ القرائن المعروفة.

٢- علة خفية غير قادحة : وهي التي يُجمع فيها بين الأوجه المختلف فيها علىٰ المدار، وذلك برجحانها كلها.

فمثلاً: لو كان الاختلاف فوق المدار في الوصل والارسال ، وقواعد الترجيح رجحت وجه الإرسال ، لعدة قرائن ، كالأكثر ، والأحفظ، والأكثر اختصاصًا ، فإن هذا الوجه يسمىٰ بالمحفوظ ، ويكون وجه الوصل مرجوحًا ويسمىٰ بالمعلّ ، ولو كان هذا الوجه الموصول روي بإسناد كله ثقات ، فغير المدرك لمبحث العلة الخفية ، سيصحح هذا الإسناد بناءً علىٰ توفر شرطي الاتصال وثقة الرواة ، ويجعله مقويًا للوجه المرسل ، وهذا غير صحيح ، لأن الوجه المرسل هو الذي أعل الوجه الموصول وبيَّن أنه وهم لا وجود له إلا في ذهن واهمه، لا أن الموصول قوّىٰ المرسل ، وفي هذه الصورة تكون العلة قادحة، أما إذا أمكن رجحان الوجهين بالقرائن المعتبرة كتساوي العدد والحفظ وتصحيح الحفاظ لهما مثلاً فيصححان ، وهذه هي صورة أن تكون العلة غير قادحة .

فإذاً دراسة الحديث المعل بعلة خفية ، ليس مثل دراسة الحديث بعلة ظاهرة ، وهذا مما يمثل فرقـًا أساسيـًا بينهما ، وهناك فرق أساسي آخر بين وصف الحديث الذي فيه علة ظاهرة بأنه ضعيف ، ووصف الحديث الذي فيه علة خفية ورجح وجه علىٰ آخر بأنه معل ، ذلك أن الوصف بالضعف يفيد إمكان تقويته بشروطه المعروفة ، في حين أن الحديث المعل لا يمكن انجباره لأنه لا وجود له في الحقيقة إلا في ذهن واهمه ، والله أعلم .

وفي هذا يقول الحاكم:

وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، (يعني أن علته ظاهرة) ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفىٰ عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولاً [١]، وقال كذلك : هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم ، والجرح والتعديل [٢]، وأما عن كيفية الترجيح بين الأوجه المختلف فيها علىٰ المدار ، فمن خلال قرائن الترجيح التي تتعلق في الغالب بتلاميذ المدار ، خاصة إذا كان المدار إمامـًا أو ثقة ، لا يتطرق إلىٰ الذهن أن الوهم من عنده .

وقد جمع أخونا الفاضل الدكتور/ عادل الزرقي هذه القرائن في كتابه « قواعد العلل وقرائن الترجيح» [٣] ، وقسمها إلىٰ قرائن أغلبية ، وقرائن خاصة ، وذكر من النوع الأول ، الترجيح بقرينة العدد ، أو الحفظ ، أو الاختصاص ، وغيرها ، وهي أشهرها ، وقد تجتمع للوجه الواحد أكثر من قرينة فتجعله محفوظـًا ، وذكر من النوع الثاني ، الترجيح بتصحيح الحفاظ ، أو مخالفة الراوي لما روىٰ ، وغيرهما .

لكنه ـ حفظه الله ـ كان يحتاج إلىٰ يفصل بين قرائن الترجيح مثل ما تقدم ، وقرائن الإعلال كسلوك الجادة ، حين لا يضبط الراوي الواهم الإسناد المغمور لأسانيد أبي هريرة رضي الله عنه مثلاً ، فيَهِم ويظن أن الحديث روي بالإسناد المشهور كالزهري عن

(١) معرفة علوم الحديث ص١١٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر ص٥٥ ومابعدها من الكتاب .

سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، وهو لا وجود له في الحقيقة وإنما وهم فيه فسلك الجادة، والحافظ هو الذي ضبط الإسناد المغمور الموافق للرواية.

كما أدخل المؤلف كذلك قرائن الجمع ، مع قرائن الترجيح ، وقرائن الإعلال ، مثل قرينة سعة رواية المختلف عليه ، أو وجود رواية تجمع الوجهين ، وكأن الأولىٰ به أن يفرق بين الأنواع الثلاثة .

وأما عن علاقة الحديث الشاذ بالحديث المعل بعلة خفية ، فإن الفارق بينهما ـ في نظري، أن المخالفة في الحديث الشاذ حيث لا يوجد في طرق الحديث راوٍ مدار اختلف عليه ، أما في الحديث المعل فالمخالفة ضمن دائرة الاختلاف علىٰ هذا الراوي المدار ، والله أعلم .

* * *

المبحث الثاني

مكانة الإمام مسلم في علم العلل

يعتبر الإمام مسلم من رواد هذا العلم الدقيق، ولذلك ذكره الدكتور علي الصياح في كتابه «جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث » ، وقال : له عدد من المصنفات في العلل، منها: كتاب التمييز، والعلل، وجزء ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب [١].

ولا غرو في ذلك ، فقد تتلمذ علىٰ شيخين من أبرز أعلام عصره في علم العلل : الإمام البخاري والإمام أبي زرعة الرازي ، فلا تستغرب مكانته في هذا العلم.

ومما يشهد له علىٰ براعته في هذا العلم ، كتاب التمييز ، الذي وصلنا ناقصاً ، وقد تقدم الكلام عليه في بداية البحث ، بل إنه ذكر أنه سيودع في كتابه الصحيح أحاديث معللة، وهذا ما أورث لبساً وتساؤلاً ، هل أورد الإمام مسلم أحاديث معلة في صحيحه؟ وهل كتابه الصحيح من مظان الأحاديث المعلة؟ حيث ذكر في مقدمة كتابه ، حين قال: « قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووُفق لها، وسنزيد ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح[٢]».

والذي أراه أنه لا ينبغي لنا أن نتجاسر علىٰ سياج الحصانة لصحيحي البخاري ومسلم الذي وضعته الأمة، حين تلقتهما بالقبول، إلا من خلال كلام الإمامين أنفسهما، كما ينبغي أن لا نتوسع فيما يسمىٰ بالإعلال الضمني ، أو الايحائي ، إلا بقرائن قوية تؤيده ، ومن هذا المنطلق كان لا بد من سبر صحيح مسلم، واستخدام البرامج الحاسوبية ، للوصول إلىٰ أقواله التي أودعها صحيحه لكي نتمكن من الإجابة علىٰ السؤال المطروح ، بشكل يقربنا من مراد مؤلفه – رحمه الله – ، ويجعلنا نفهم منهجه في ذلك من كلامه وتعامله مع هذا الحديث الذي تكلم فيه.

***

(١) انظر ص٢٢.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ص ٢١.

المبحث الثالث

أقوال الإمام مسلم في علل الحديث

وبعد جمع كلامه في ثنايا الصحيح ، تبيَّن لي أن الأحاديث التي عَلَّق عليها وتكلَّم فيها لا تخرج عن الأقسام الثلاثة الآتية :

القسم الأول : الأحاديث التي فيها اختلاف علىٰ الراوي المدار :

الحديث الأول : قال مسلم في الحديث رقم (٤٨١) : وحدثني عمرو بن علي، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس أنه قال: نهيت أن أقرأ وأنا راكع.

ثم قال مسلم: لا يذكر في الإسناد عليًا.

والحديث مداره علىٰ عبد الله بن حنين، واختلف عليه من ثلاثة أوجه :

١ـ فمرة يُروىٰ عنه هكذا، عن ابن عباس :

رواه عنه اثنان من أصحابه : أبو بكر بن حفص وهو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعيد بن أبي وقاص ، وابنه إبراهيم بن عبد الله بن حنين – من رواية داود بن قيس – عن إبراهيم .

٢ـ ومرة يُروىٰ عنه ، عن علي بن أبي طالب :

رواه عنه واحد من أصحابه هو ابنه إبراهيم – من رواية ثمانية من أصحابه عنه وهم : نافع ، والزهري ، وزيد بن أسلم ، ويزيد بن أبي حبيب ، وأسامة بن زيد ، ومحمد بن عمرو ، والوليد بن كثير ، ومحمد بن المنكدر – .

٣ـ ومرة يُروىٰ عنه ، عن ابن عباس ، عن علي بن أبي طالب :

رواه عنه راوٍ واحد هو ابنه إبراهيم – من رواية اثنين من أصحابه هما: الضحاك ابن عثمان، وابن عجلان –.

وهذه الروايات كلها أخرجها مسلم في صحيحه في الموضع السابق .

وكما ترىٰ فإن إبراهيم بن عبد الله بن حنين قد حصل عليه اختلاف كذلك في رواية هذا الحديث ، فرويت عنه الأوجه الثلاثة كلها.

وبتطبيق قرينة العدد ترجح روايته للوجه الثاني ، بذكر علي وحده ، حيث رواها عنه ثمانية من أصحابه ، وفيهم الأحفظ كالزهري ونافع ، وبالتالي تسقط روايته للوجه الأول حيث لم يروها عنه سوىٰ داود بن قيس ، وتسقط روايته للوجه الثالث حيث لم يروها عنه سوىٰ اثنين من أصحابه : الضحاك وابن عجلان .

تبقىٰ بعد ذلك المفاضلة بين أبي بكر حفص وهو ثقة ، راوي الوجه الأول ، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين راوي الوجه الثالث ، وهو ثقة كذلك.

والذي يظهر رجحان الوجه الثاني بذكر علي بن أبي طالب، وذلك بثلاثة قرائن :

١- الاختصاص ، فإبراهيم بن عبد الله بن حنين هو أكثر اختصاصاً بأبيه من أبي بكر حفص.

٢- صنيع الشيخين ، فإبراهيم بن عبد الله بن حنين روىٰ له البخاري في صحيحه في موضع واحد وروىٰ له مسلم في ثمانية مواضع ، في حين أن أبا بكر بن حفص ليست له راوية عن عبد الله بن حنين في البخاري ، وليست له في مسلم سوىٰ هذه الرواية فقط .

٣- إعلال مسلم لرواية أبي بكر بن حفص في تعليقه علىٰ روايته ، والذي يفهم منه ضمناً ترجيحه لرواية إبراهيم . والله أعلم.

الحديث الثاني: قال مسلم في الحديث (٧١١) : حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه ، عن حفص بن عاصم ، عن عبد الله بن مالك ابن بحينة ، أن رسول الله ﷺ مر برجل يصلي .....الحديث.

قال القعنبي : عبد الله بن مالك ابن بحينة ، عن أبيه.

قال أبو الحسين مسلم : وقوله « عن أبيه « في هذا الحديث خطأ.

ثم روىٰ مسلم الحديث عن قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو عوانة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن

حفص ابن عاصم ، عن أبي بحينة.

فهذا الحديث مَدَاره عن سعد بن إبراهيم ، واختلف عليه من وجهين :

١ـ مرة يُروىٰ عنه ، عن حفص بن عاصم، عن عبد الله بن مالك ، ابن بحينة.

٢ـ ومرة يُروىٰ عنه ، عن حفص بن إبراهيم ، عن عبد الله بن مالك ، عن أبيه مالك بن بحينة ، وكما حمل مسلم الخطأ علىٰ القعنبي في ذكر الحديث من مسند مالك بن بحينة وأنه معل ، وأن المحفوظ أنه من مسند عبد الله بن مالك ابن بحينة ، فقد وافقه الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند شرحه لهذا الحديث حيث أخرجه البخاري برقم (٦٦٣) فقال : وقد رواه القعنبي عن إبراهيم بن سعد ، علىٰ وجه آخر من الوهم قال : عن عبدالله بن مالك بن بحينة عن أبيه ، قال مسلم في صحيحه : قوله « عن أبيه » خطأ، انتهىٰ . وكأنه لما رأىٰ أهل العراق يقولون « عن مالك بن بحينة » ظن أن رواية أهل المدينة مرسلة ، فوهم في ذلك.

ثم جاء الإمام مسلم فروىٰ الحديث من طريق أبي عوانة المتقدم ليؤكد أن الحديث محفوظ من مسند عبد الله بن مالك ابن بحينة ، وأن من جعله من مسند أبيه مالك ، فقدوهم .

والحق أن الاختلاف أكبر مما ذكرت ، وإنما أعرضت عنه خشية الإطالة ، ويلخصه كلام الحافظ في الموضع السابق فقال معلقًا علىٰ قوله « يقال له مالك بن بحينة » : هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي، وتابعه علىٰ ذلك أبو عوانة ﷺ في إحدىٰ روايتيه –، وحماد بن سلمة ، وحكم الحفاظ يحي بن معين ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي ، والإسماعيلي ، وابن الشرقي ، والدارقطني ، وأبو مسعود ، وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين :

أحدهما: أن بحينة والدة عبد الله لا مالك .

وثانيهما : أن الصحبة والرواية لعبد الله لا لمالك ..ولم يذكر أحد مالكًا في الصحابة إلا بعض ممن تلقاه من هذا الإسناد ممن لا تمييز له ، وكذا أغرب الداودي الشارح فقال : هذا الاختلاف لا يضر، فأي الرجلين كان فهو صاحب ! ، ثم نقل عن أبي مسعود الدمشقي أنه قال : أهل المدينة يقولون « عبد الله بن بحينة » ، وأهل العراق

يقولون « مالك بين يحينة » ، والأول هو الصواب. انتهىٰ. فيحتمل أن يكون السهو فيه من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق .

الحديث الثالث : قال مسلم في الحديث (٧١٣): حدثنا يحي بن يحي ، أخبرنا سليمان، بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن سعيد ، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد ، قال : قال ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد فليقل ... الحديث» .

قال مسلم : سمعت يحي بن يحي يقول : كتبت هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال قال : بلغني أن يحي الحماني يقول « وأبي أسيد » .

ثم رواه مسلم من طريق آخر فقال : وحدثنا حامد بن عمر البكراوي ، حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا عمارة بن غزية ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن سعيد ، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد ، عن النبي ﷺ ، بمثله.

فهذا الحديث فيه اختلاف علىٰ الراوي ربيعة بن أبي عبد الرحمن علىٰ وجهين:

١- فمرة يُروىٰ عنه ، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد.

٢- ومرة يُروىٰ عنه ، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد وأبي أسيد.

فأما الوجه الأول فرواه عنه ثلاثة من أصحابه:

أ- سليمان بن بلال كما عند مسلم، والدرامي (٢٦٩١).

ب – عمارة بن غزية ، عن ربيعة بهذا الوجه ، وروايته عند مسلم كما ترىٰ.

جـ –عبد العزيز الدراوردي عن ربيعة بهذا الوجه ، وروايته أخرجها أبو داود (٤٦٥) والدارمي (١٣٩٤) كلاهما من طريق الدراوردي به .

وأما الوجه الثاني فلم يروها سوىٰ يحي الحماني، وأبي عامر العقدي ، كلاهما عن سليمان بن بلال عن ربيعة به وفيه : سمعت أبا حميد وأبا أسيد .

وكما ترىٰ فإن الوجه الأول أرجح من الثاني وذلك بقرينة الكثرة ، ولكون مسلم صدر

به الباب ، ثم أشار إلىٰ علة الوجه الثاني ، ثم أيد ترجيح الوجه الأول بطريق عمارة بن غزية، وكأنه أورد رواية يحي الحماني لبيان علة روايته ، والحماني قال فيه ابن حجر في التقريب ص٥٩٣ : حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، ورمز له بالرمز (م) أي مسلم في الصحيح، وليس له فيه إلا هذا الموضع ، ولذلك قال ابن حجر في التهذيب (٤/ ٣٧٣) : له ذكر في صحيح مسلم ، وعليه يحمل قول الذهبي في السير (١٠/ ٥٣٦): لم يرو له مسلم ولا أحد الستة . والله أعلم.

ثانيـًا: الأحاديث التي أخرجها لبيان وهم الواهم :

وقفت علىٰ حديثين أخرجهما مسلم في الصحيح ، وليس فيها اختلافـًا علىٰ الراوي ، وإنما أراد مسلم من إخراجهما بيان الوهم الذي وقع فيه أحد الرواة.

الحديث الأول: قال مسلم في الحديث (١٤١٧): وحدثني هارون بن عبد الله ، حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولىٰ عزَّة، يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع ذلك : كيف ترىٰ في رجل طلق امرأته ... ؟

ثم قال مسلم : وحدثني هارون بن عبد الله ، حدثنا أبو عاصم ، عن أبي جريج ، عن أبي الزبير ، عن ابن عمر ، نحو هذه القصة.

وحدثنيه محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولىٰ عروة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع ، بمثل حديث حجاج ، وفيه بعض الزيادة .

قال مسلم: أخطأ حيث قال « عروة » إنما هو « مولىٰ عزة ».

ويظهر أن الإمام مسلمـًا أراد أن ينسب الخطأ إلىٰ عبد الرزاق الذي أخطأ في ذكر « عروة » وإنما هي « عزة » ، فهو الراوي الذي عمي في آخر عمره فتغيَّر كما في التقريب ص٣٥٤ ، وروايته أخرجها أبو داود (٢١٨٥) وفيها « مولىٰ عروة » .

الحديث الثاني: قال مسلم في الحديث (١٥٠٦) : حدثنا يحي بن يحي التميمي ،

أخبرنا سليمان بن بلال ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن بيع الولاء وعن هبته .

قال مسلم : الناس كلهم عيال علي بن عبد الله بن دينار في هذا الحديث.

ثم أخرجه من ستة طرق فيها متابعون لسليمان ، منهم عبيد الله بن عمر بن حفص من رواية عبد الوهاب الثقفي، عنه ، به **ثم قال مسلم : غير أن الثقفي ليس في حديثه عن عبيد الله إلا البيع، ولم يذكر الهبة.**

ويظهر أن الذي أنقص من المتن ذكر الهبة ، هو عبد الوهاب الثقفي ، وغالبًا ما يكون قد وهم فيه ، وليس ذلك بسبب الاختلاط ، وذلك لأن أهله حجبوه حال اختلاطه ، والله أعلم [١].

ويظهر أن الإمام مسلمًا إنما أورد هذا الحديث لبيان علة المتن هذه والنقص الذي فيه، وحشد له الروايات الست التي ذكرته كاملاً بذكر الهبة ، والله أعلم.

ثالثًا: الأحاديث التي أخرجها لدفع الوهم عند الراوي:

الحديث الأول : قال مسلم في الحديث (١٤٧١): حدثنا يحي بن يحي ، وقتيبة ، وابن رمح عن الليث بن سعد ، عن نافع ، عن عبد الله ، أنه طلق امرأة له وهي حائض تطليقة واحدة فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها.. الحديث.

قال مسلم : جوَّد الليث في قوله « تطليقة واحدة » .

قال النووي في الشرح: يعني أنه (الليث) حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره، ولم يهمله كما أهمله غيره ، ولا غلط فيه وجعله ثلاثًا كما غلط فيه غيره ، وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طلقة طلقة واحدة.

قلت : وبعض الروايات ذكرت أنه طلق، بدون تحديد بواحدة أو ثلاث.

---

(١) انظر ص٢٢.

فمسلم إنما علَّق علىٰ هذا الحديث ليبين أن من ذكر أنها ثلاث تطليقات فقد وهم ، ومن أبهم عدد الطلقات لم يضبط الحديث ، وجاءت رواية الليث لتجوِّد الحديث وتضبطه وتبين أن الوهم خلافه.

الحديث الثاني: قال مسلم في الحديث (٧٦٢): حدثنا محمد بن المثنىٰ ، حدثنا محمد بن جعفر ،حدثنا شعبة قال : سمعت عبدة بن أبي لبابة يحدث عن زر بن حبيش ، عن أبي بن كعب ، قال: قال أبي في ليلة القدر: والله إني لأعلمها، وأكثر علمي هي الليلة التي أمرنا رسول الله ﷺ بقيامها، هي ليلة سبع وعشرون.

وإنما شك شعبة في هذا الحرف « هي الليلة التي أمرنا بها رسول الله ﷺ » ، قال : وحدثني بها صاحب لي عنه .

وحدثني عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة بهذا الإسناد نحوه ، ولم يذكر « إنما شك شعبة ومابعده » .

وفي هذا الحديث يتبين أن مسلمـًا ذكر شك شعبة في هذا الحرف ، لكنه دفع هذا الشك ، بأن روىٰ طريقـًا آخر أثبت فيها أن هذا الشك ليس في محله ، وأن هذا الحرف ثابت في الرواية ، لكن يظل إسنادها لم يسلم من الضعف، وذلك لإبهام صاحب شعبة الذي روىٰ الحديث.

الحديث الثالث : روىٰ مسلم في الحديث (١٦٤٧) من عدة طرق متصلة إلىٰ ابن شهاب أنه قال : أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «من حلف منكم فقال في حلفه باللات ، فليقل : لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليتصدق » .

قال أبو الحسين مسلم : هذا الحرف يعني قوله « تعال أقامرك فليتصدق » ، لا يرويه أحد غير الزهري ، قال : وللزهري نحو من تسعين حديثـًا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحد، بأسانيد جياد.

ففي هذا الحديث ألمح الإمام مسلم إلىٰ مبحث يتعلق بالعلة، ألا وهو « التفرد » .

ومعلوم أن التفرد لا يخلو ، إما أن تكون هناك مخالفة ، فهذا سيدخلنا إلىٰ مبحث « العلة الخفية » أو « الاختلاف علىٰ الراوي » ، وإما أن لا تكون هناك مخالفة فعندئذ يكون القبول والرد علىٰ حال الراوي المتفرد ، فإن كان ثقة أو صدوقًا قبل تفردهما ، وكذلك الضعيف المنجبر في فضائل الأعمال بشروطه المعروفة عند العلماء، وإن كان غير ذلك رُدّ تفرده .

وبناءً علىٰ الأمثلة المتقدمة ، ومن تأمل كلام الإمام مسلم ، يمكن أن نقول : إن استخدامه لمصطلح « العلة ، يمكن أن يعني القدح في الحديث ، ويمكن أن يعني وقوع الراوي في الخطأ أو الوهم الذي لا يستلزم القدح والرد ، لكونه يسيراً ، وقد أشار إلىٰ هذا المعنىٰ الأخير الدكتور / حمزة المليباري [1] في حمله العلة في كلام مسلم علىٰ معنىٰ « الخطأ « و « الوهم « وليس مراده أنه يورد أحاديث معللة دون أن يبين موضع العلة ، بالتصريح بذلك قولاً ، وببيان أنها طرق وروايات لا تعكر علىٰ الروايات الصحيحة للحديث. ولذلك جاءت عبارات مسلم شاملة للأنواع الثلاثة التي تقدمت الإشارة إليها في إثبات العلة ، وعدمها ، أو بعبارة أخرىٰ « الوهم والخطأ من عدمها ».

هذا فيما يتعلق بالأحاديث التي علّق الإمام مسلم عليها داخل الصحيح ، خاصة الأحاديث التي فيها اختلاف علىٰ الراوي ، ورجح وجه آخر ، وكانت العلة فيها قادحة.

ويأتي سؤال بعد ذلك : هل أخرج الإمام مسلم في صحيحه حديثًا فيه اختلاف علىٰ الراوي المدار ، وأمكن الجمع بين الأوجه ، وبالتالي لا تكون العلة قادحة ، ولذلك لم يعلق عليها؟

والجواب علىٰ ذلك : نعم ، فعل ذلك ، وسأذكر مثالاً واحداً يوضح ذلك ، وسنرىٰ فيه أيضًا طبيعة الانتقاد الذي وجهه الإمام الدارقطني للشيخين – رحمهم الله– وتتبعهما في

(١) عبقرية الإمام مسلم ص٤٢.

إخراجهما له ، وهل يعني هذا تحامله عليهما ؟

قال الإمام مسلم في الحديث (١١-١٥٧) في كتاب العلم، باب رفع العلم : حدثني حرملة بن يحي ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يتقارب الزمان...» الحديث .

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، أخبرنا أبو اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري، حدثني حميد بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة، فذكر بمثله.

ثم قال بعد هذين الاسنادين : حدثنا أبو بكر بن شيبة ، حدثنا عبدالأعلىٰ ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، ثم ذكر مثل حديثهما.

فالحديث كما ترىٰ مداره علىٰ الزهري ، واختلف عنه من وجهين:

١- فمرة يُروىٰ عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة[١].

٢- ومرة يُروىٰ عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة[٢].

وقد أورد الإمام الدارقطني الحديث في العلل (٩/ ١٨١) ، ورجَّح الوجه الأول ، وأعلّ الوجه الثاني ، فقال : والمحفوظ حديث حميد.

كما أورده كذلك في التتبع ص١٢١، ضمن الأحاديث التي تتبع فيها الشيخين ، وانتقدهما في إخراجها ، وحمّل العلة فيه علىٰ معمر وأنه وهم فيه ، فقال : ويقال إن معمراً حدث به بالبصرة من حفظه ضمن أحاديث وهم في بعضها ، وقد خالفه فيه شعيب ، ويونس ، والليث بن سعد ، وابن أخي الزهري ، رووه عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة ، وقد أخرجا حديث حميداً أيضاً. انتهىٰ.

---

(١) هذا الوجه أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٣٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري به.

(٢) هذا الوجه أخرجه البخاري في صحيحه (٧٠٦١) من طريق معمر، عن الزهري ، به ثم قال : وقال شعيب، ويونس، والليث، وابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن حميد، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

والذي يظهر أنه يمكن الجمع بين الوجهين والقول بأن الزهري سمع الحديث من حميد وسعيد ، وبالتالي فالعلة غير قادحة ، ومما يدل علىٰ ذلك أمور :

١ – أن الإمام العلائي قال بالجمع في جزء تصحيح حديث القلتين ص٢٦ ، حيث ذكر الاختلاف المتقدم ثم قال : وأخرجاه – يعني الشيخين – من الطريقين ، ولم يؤثر ذلك في صحته ، ومثله كثير لا يحصىٰ .

٢ـ ووافقه كذلك الحافظ ابن حجر حيث قال في الفتح (١٣/ ١٥) : وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقين صحيحان ، فإن وصل طريق معمر هنا ، ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب ، وكأنه رأىٰ أن ذلك لا يقدح ، لأن الزهري صاحب حديث ، فيكون الحديث عنده عن شيخين ، ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه ، إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح ، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة.

٣ـ القرينة الأقوىٰ التي لم يعتبرها الدارقطني ، ألا وهي إخراج الشيخين رواية معمر في صحيحيهما ، فهذه تندرج تحت ما ذكر في قرائن الترجيح بعنوان « تصحيح الحفاظ للوجه»، وهي مع القرينتين السابقتين تدلان علىٰ أنهما لم يخرجا رواية معمر لبيان علتها ، بل لكونها محفوظة أيضـًا .

ثانيـًا: الأحاديث التي أوردها في كتاب التمييز:

ذكر محقق الكتاب ص٢٥ بأن النسخة التي بين أيدينا حصل لها اختصار، فحذف المختصر كثيراً من أسانيد الروايات التي يسوقها مسلم ، وكثيراً ما يحذف المتن ، وأحيانـًا يحذف الرواية بكاملها ، وربما حذف كلام مسلم ، وهذا يعني أنه لا يمكن أن نعتمد اعتماداً كبيراً علىٰ كلام مسلم في هذا الكتاب في بيان منهجه في العلة ، وملامح تعامله مع الأحاديث المعلة ، مالم نربط ما ذكره بفعله رحمه الله في الصحيح عند إخراجه لهذا الحديث ، ولذلك سأكتفي بذكر حديث أخرجه مسلم في صحيحه ، وأورده كذلك في

كتاب التمييز ، وهوحديث المغيرة بن شعبة في المسح علىٰ الخفين رقم (١٠٥- ٢٧٤) و (١٠٥- ٢٧٢) ، وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب المسح علىٰ الخفين ، من رواية نافع بن جبير ، والشعبي ، كلاهما عن عروة بن المغيرة ، وأخرجه كذلك من روايتي الأسود بن هلال ، ومسروق ، متابعين لعروة.

ولم يخرجه في هذا الموضع من رواية الزهري ، وإنما أخرجه من روايته في غير مظنته، وذلك في كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة ، من يصلّي بهم.. بعد الحديث رقم (٤٢١) وجاء فيه ذكر المسح علىٰ الخفين ، وذلك من طريقين متعاقبين:

١- ابن جريح، عن الزهري ، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة.

٢- ابن جريح، عن الزهري ، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة، عن المغيرة، وما ذلك إلا لأنه حصل فيه علىٰ اختلاف كبير علىٰ الزهري ، ووهم في روايته عنه أجل تلاميذه ، مالك بن أنس ، وذكره مسلم في كتاب التمييز ، حيث قال: حديث آخر وهم مالك في إسناده.. ثم رواه من عدة طرق:

٣- مالك ، عن الزهري ، عن عباد بن زياد - وهو من ولد المغيرة [1] بن شعبة - ، عن أبيه المغيرة.

٤- أبو أويس ، عن الزهري ، أن عباد بن زياد بن أبي سفيان أخبره ، أن المغيرة قال.

٥- يونس ، والليث ، وعقيل ، عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة ، عن المغيرة.

ثم قال مسلم : فالوهم من مالك في قوله « عباد بن زياد - من ولد المغيرة « وإنما هو عباد بن زياد ابن أبي سفيان ، كما فسره أبو أويس في روايته ، والمحفوظ عندنا من رواية الزهري ، رواية ابن جريح ، لاقتصاصه الحديث عن الزهري ، عن عباد بن زياد ،

(١) ذكر الإمام الشافعي أنه يضيف من « مولىٰ المغيرة » وهو محتمل.

عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه.

ثم فصل في آخر الحديث زيادة الزهري ، عن حمزة بن المغيرة [١] .

وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في كتابه العلل ، وأن الاختلاف فيه من خمسة أوجه ـ وفاته وجهاً سادساً[٢] ـ ثم قال: والصحيح : قول يونس ، وعمرو بن الحارث ، وابن جريح ومن تابعهم (يعني : الزهري عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه) [٣] .

وذكره ابن أبي حاتم في العلل وقال: « إنما هو : عباد بن زياد ، عن عروة وحمزة ابن المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة » [٤].

ويتضح مما تقدم منهج الإمام مسلم في بيان علة هذا الحديث ، ويمكن إجماله في النقاط الآتية :

١- لم يعتمد الإمام مسلم حديث المغيرة بن شعبة من طريق الزهري في باب المسح علىٰ الخفين، وإنما من طرق أخرىٰ لا خلاف فيها.

٢- أخرج الحديث من طريق الزهري في غير مظنته في باب تقديم الجماعة من يصلي بهم ، من كتاب الصلاة.

٣- اقتصر علىٰ رواية ابن جريج دون سائر تلامذة الزهري وفي مقدمتهم مالك بن أنس، وذلك للاختلاف الذي حصل في رواياتهم عنه ، ولكون ابن جريج ضبط الحديث في روايته حيث فرّق بين روايتي عباد ، وحمزة لاختلافهما في السند.

٤- يظهر أن الإمام مسلماً لم يقصد الاعتماد علىٰ رواية عباد ، وذلك لأنه مجهول ، فلم ينقل ابن حجر في ترجمته من التهذيب إلا حكم ابن المديني عليه بالجهالة ، وأن ابن حبان ذكره

---

(١) التمييز ص١٧٢، الحديث رقم (٢٤).

(٢) يعني: الزهري ، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة، عن المغيرة.

(٣) العلل (٧/ ١٠٦) وانظر دراستي لهذا الحديث في مرويات الزهري (٣/ ١٥٥٣-١٥٧٢).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٦٩).

في الثقات ، ولم يحكم عليه في التقريب بل قال: وثقه ابن حبان ، ولذلك قال الذهبي في الكاشف: وثق، ولا يشفع له قول مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال : خرج ابن حبان حديثه في صحيحه ، وكذلك أبو عوانة الإسفراييني ، والحاكم النيسابوري ، وذكره ابن خلفون في الثقات [١] .

ومما يؤيد ذلك : أن الإمام مسلماً لم يرو له في الصحيح إلا هذا الحديث ، فهو ليس علىٰ شرطه ، كما أنه لم يخرج لحمزة بن المغيرة سوىٰ هذا الحديث كذلك [٢]، مما يدل علىٰ أنه أخرج روايتيهما لبيان أنهما أرجح الروايات من طريق الزهري ، وقد أورد الحديث من طرق غير طريق الزهري ، سالمة من العلة ، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: التهذيب (٢/ ٢٧٧)، والتقريب ص٢٩٠، والكاشف (١/ ٥٣٠)، وإكمال تهذيب الكمال (٧/ ١٧٦).

(٢) موسوعة الحديث الشريف « حرف ».

المبحث الرابع

خلاصة منهجه في العلل

من تأمل صنيع الإمام مسلم في ذكره الأحاديث المعلة المتقدمة في كتابيه « الصحيح» ، و« التمييز » **يمكن أن نتوصل إلىٰ ما يلي :**

١ - أبان الإمام مسلم في مقدمة كتاب الصحيح، أنه سيتعرض لبعض الأحاديث التي أعلّ بعض طرقها بالشرح والتوضيح لهذه العلل ، وقد وفّىٰ في صحيحه بما ألزم به نفسه في المقدمة.

١ - لم تقتصر تعليقاته علىٰ الأحاديث التي فيها اختلاف علىٰ الراوي ، بل اهتم كذلك ببيان وهم الواهم ، أو دفع الوهم في الأحاديث التي لم يتضح فيها اختلاف علىٰ الراوي.

٢- يسوق الإمام مسلم طرق الحديث التي أوردت الوجه المحفوظ ، ثم يعقبها بإخراج الرواية التي فيها الوجه المعلّ ، ويصرّح بعلة هذه الرواية كما في الحديث رقم (٤٨١) من الصحيح.

٣- يستخدم الإمام مسلم القرائن التي اعتمدها في الحكم علىٰ الروايات بالحفظ أو الإعلال مثل قرائن الأكثر ، والأحفظ ، والاختصاص وغيرها ، وهذه تأتي من خلال التأمل والنظر فيها ، ويستخدم كذلك تعليقاته التي ترجح وجهاً علىٰ الآخر.

٤ - تعليقاته في إعلال الحديث في كتابه الصحيح مختصرة لا يطيل فيها في الغالب ، لكنها تكون معبرة وواضحة عما يريد بيانه ، ويؤيد هذا بالروايات الأخرىٰ التي يوردها هذا الحديث.

٥ - غالباً ما يقدم الإمام مسلم الروايات المحفوظة ثم يعقبها بالرواية المعلة ، وأحياناً يوردها في غير مظنتها كما في حديث المغيرة في المسح ، وأحيانا يورد الحديث من طريق غير طريق المدار تأييداً لوجه من الوجوه، كما في الحديث (٧١٣) من الصحيح.

٦ - قد يُورد الإمام مسلم راوياً متكلماً فيه ، لبيان أن روايته هي المعلة ضمن دائرة الاختلاف علىٰ الراوي ، كيحيىٰ الحماني في الحديث السابق ، ولذلك لا ينبغي أن يحسب من رجاله الذين أخرج لهم بقصد الاحتجاج ، وإنما فقط ليبين الراوي الذي كانت العلة من جهته.

٧- من منهجه كذلك أنه يعلق علىٰ أحاديث لا اختلاف فيها علىٰ المدار ، وذلك بهدف بيان العلة اليسيرة ، ومن يتحملها ، أو دفعها عن رواة السند.

٨- لم يقتصر علىٰ بيان علة الإسناد فقط ، بل اهتم كذلك ببيان علل المتن ، مثل الحديث رقم (١٥٠٦) من الصحيح.

٩- اهتم الإمام مسلم بمسألة تفرد الراوي ، وبيان محلها من القبول والرد ، بل ويدفع الوهم علىٰ الراوي المتفرد ، ببيان أنه واسع الرواية وقد تفرد برواية أحاديث لم يروها غيره ، وهي مقبولة لإمامته وسعة روايته ، كالزهري في الحديث (١٦٤٧) من الصحيح.

١٠- أحيانـًا يُورد الإمام مسلم الرواية المعلة في غير مظنتها ، ويضعها في موضع بعيد عن طرقها الأخرىٰ ، وذلك لبيان علتها ، كما في حديث المغيرة بن شعبة في المسح علىٰ الخفين، وحديث يتقارب الزمان.

١١- مصطلح « العلة » عند مسلم تحتمل معاني أخرىٰ غير القدح في الرواية ، وكونها غير محفوظة ، كمعنىٰ الوهم و الخطأ.

١٢- اهتم الإمام مسلم في كتابه التمييز بعلل المتن وما حصل فيها من وهم ، إضافة إلىٰ اهتمامه بعلل الإسناد، وذلك في غالب الأحاديث التي أوردها في الكتاب.

١٣- أحيانـًا يبين الإمام مسلم في كتاب التمييز أسباب الوقوع في العلة ، كما في ص١٩٣ حيث ذكر حديثين أحدهما مرفوع والآخر موقوف ، فأدخل الواهم المرفوع في الموقوف.

١٤- وكما في ص١٩٦ حيث بين أن السبب سقوط حرف الواو في اسم راو جاء في الاسناد هكذا « عبد الرحمن بن المسيب » وإنما هو « عبد الرحمن و ابن المسيب » .

وبعد : فهذا جهد المقل ، ولا أبريء نفسي من السهو والغلط ، ولن يحرمني الله من الأجر في كلتا الحالتين بإذنه تعالىٰ .

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ اله وصحبه وسلم.

❊❊❊

المصادر والمراجع

١- إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته وزياداته وتعليقاته علىٰ صحيح مسلم ، عبدالله بن محمد حسن دمفو ، دار ابن القيم ، الدمام ، ط ١ ، ١٤٣٣هـ .

٢- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ، ومعه سؤالات البرذعي ، تحقيق : سعدي الهاشمي ، دار الوفاء ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ .

٣- الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، محمد عبدالرحمن الطوالبة ، دار عمار ، عمَّان ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

٤- الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث ، مشهور حسن آل سلمان ، دار الصميعي ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٧هـ .

٥- إكمال تهذيب الكمال ، علاء الدين مغلطاي بن قليج البكري (ت ٧٦٢هـ) ، تحقيق : عادل ابن محمد و أسامة إبراهيم ، دار الفاروق ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

٦- تاريخ بغداد ، أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧- التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت .

٨- التمييز ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق : صالح أحمد ديَّان ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٠هـ .

٩- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي ، عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط١، ١٤١٤هـ .

١٠- تقريب التهذيب ، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد عوامة ، دار الرشيد ، حلب، ط٣ ، ١٤١١هـ .

١١- تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) دار الفكر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١١هـ .

١٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣ .

١٣- الجامع الصحيح ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) المطبوع مع شرحه فتح الباري ، تحقيق : عبدالعزيز بن باز ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٠هـ .

١٤- الجامع الصحيح ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، اعتنىٰ به : أبو صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ .

١٥- الجرح والتعديل ، عبدالرحمن بن المنذر الرازي (ت ٣٢٧هـ) ، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، ط١ .

١٦- ديوان الضعفاء والمتروكين ، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : حماد بن محمد الأنصاري ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة .

١٧- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، ومعه عدة رسائل حديثية منها: المتكلمون في الرجال للسخاوي (٩٠٢هـ) ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط٣، ١٤٠٠هـ .

١٨- رجال مسلم الذين ضعفهم الحافظ ابن حجر في التقريب ، عبدالله بن محمد حسن دمفو ، دار ابن القيم ، الدمام، ط١ ، ١٤٢٤هـ .

١٩- سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٦هـ.

٢٠- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط ، عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري ابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ)، تحقيق : موفق عبدالقادر ، دار الغرب الإسلامي ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ .

٢١- الضعفاء الصغير ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق : بوران الضناوي ، عالم الكتب ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٤هـ .

٢٢- ضوابط الجرح والتعديل ، عبدالعزيز محمد العبداللطيف ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة ، ط١ ، ١٤١٢هـ .

٢٣- عبقرية الإمام مسلم في ترتيب مسنده الصحيح ، حمزة عبدالله المليباري ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

٢٤- علل الحديث ، عبدالرحمن بن المنذر الرازي (ت ٣٢٧هـ) ، تحقيق : فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، ط١ ، ١٤٢٧هـ .

٢٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق : محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .

٢٦- فتح المغيث ، محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢) ، تحقيق : علي حسين علي ، دار الإمام الطبري ، ط٢ ، ١٤١٢هـ .

٢٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : محمد عوامة، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٦هـ.

٢٨- الكامل في ضعفاء الرجال ، عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ .

٢٩- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ، إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) ، تحقيق: صبحي السامرائي ، وزارة الأوقاف ، بغداد .

٣٠- الكنىٰ والأسماء ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقبق : عبدالرحيم محمد قشقري ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ .

٣١- لسان الميزان ، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : سلمان عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٣هـ .

٣٢- المتكلمون في الرجال ، محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢) ، انظر : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل .

٣٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق : محمود إبراهيم ، دار الوعي ، حلب ، ط٢ .

٣٤- مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني ، عبدالله بن محمد حسن دمفو ، مكتبة الرشد ، الرياض، ط١ ، ١٤١٨هـ .

٣٥- معرفة علوم الحديث ، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، المدينة ، ط٢، ١٣٩٧هـ .

٣٦- المغني في الضعفاء ، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : نور الدين عتر.

٣٧- مقدمة في علوم الحديث ، عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري ابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ) ، المطبوع مع التقييد والإيضاح للعراقي ، تحقيق : محمد راغب الطباخ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

٣٨- ملتقىٰ أهل الحديث ، المضمَّن في المكتبة الشاملة الإلكترونية .

٣٩- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، يحي بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت .

٤٠- موسوعة الحديث الشريف ، انتاج مؤسسة حرف للبرمجيات (برنامج حاسوبي) .

٤١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : علي محمد البيجاوي ، دار الفكر ، بيروت .

٤٢- هدي الساري مقدمة فتح الباري ، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : عبدالعزيز بن باز، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٠هـ .

❊ ❊ ❊